قراءة مقاميَّة براغماتيَّة ل(كان) الزَّائدة

د. منال "مُحَمَّد هشام" سعيد نجار

أستاذ اللّسانيات الاجتماعيَّة والبراغماتيَّة المشارك

قسم اللُّغة العربيَّة

كلّية التَّربية والآداب، جامعة تبوك

الملخَّص

اختلف علماء العربيَّة في (كان) الزَّائدة، وتباينت أقوالهم من عدَّة أوجه: إذا وقعت (كان) الزَّائدة في الجملة، فما معنى زيادتها؟ وما غرضها؟ وأين مواضع زيادتها؟ وهل تتجرَّد (كان) الزَّائدة من العمل (الوظيفة النَّحوية)؟ وهل يجوز زيادة (كان) بغير صيغة الماضي؟ وهل زيادتها في الجملة قياسيَّة؟ لذا حاولَت الدّراسة الوقوف على أسباب التَّباين في ضوء اللّسانيات البراغماتيَّة المقاميَّة، فَخلصت إلَى أن العرب استخدموا (كان) الزَّائدة في كلامهم وشَعرهم، وجاءت في القرآن الكريم بين المتلازمين في مقام معيَّن؛

وقد تَرِدُ في أوَّل الكلام وآخره؛ لدلالات براغماتيَّة مقاميَّة، يقصدها المتكلّم أو الشَّاعر؛ فتأتي لدلالة الماضي، ولمحض التَّأكيد، وللدَّلالة على دوام الصّفة أو الفعل واستمرارهما على مر الأزمنة. ومنه رأت الدّراسة أنَّه يجوز للمتكلّم والمبدع استَعمال (كان) الزَّائدة بين كُلِ متلازمين، وفي أوَّل الكلام وآخره، في مقام معيَّن لمعنى معيَّن، فلا تَزاد في كل وقت؛ فَهي بمجرد دخولها على الجملة تُضفي معنى من المعاني لم نكن لِنستشعره إذا لم توجد، ففي (كان) الزَّائدة زيادةُ إيضاحٍ للمعنى المراد إبرازه. وترِد (كان) الزَّائدة على صيغة الماضي وقد تَرِدُ على صيغة المضارع. وقد تعمل (كان) الزَّائدة وقد لا تعمل. ودعت الدّراسة إلى استبدال مصطلح (كان الزَّائدة) بمصطلح آخر، هو (كان البراغماتيَّة)؛ وهي التيَ تأتي في مقام معيَّن للدَّلالة على معنى مخصوص؛ وذلك لأنَّ مصطلح (الزَّائدة) ملبس لدى المتلقّي، فلا يظن أنَّها دخلت لا لمعنى ألبتَّة، أو أنَّها لم تُفد شيئًا، وحتى يليق بوجودها في القرآن الكريم.

الكلمات الدَّالة : (كان) الزَّائدة، شيئان متلازمان، دلالة، مقام، براغماتيَّة.

The Redundant Kana: A Pragmatic Reading

The Arab Grammarians shed light on the redundant kana (was) and gave it a considerable attention. However، their considerations and interpretations pertaining to using this verb varied: is it used to determine tense? Or used for further emphasis or for another function? Does it have a syntactic function? Morphologically، could it be used in other forms than the past? In addition، Arab Grammarians discussed the possibility of using kana to locate itself in between the syntactic constructs of a sentence، a phrase، or a collocation. Others questioned its position whether it is in initial or final. This study found out that the redundant kana (was) is cited in Quran and was used by the Arabs in their speech and poetry. This redundant kana، whether used in initial position or in a final position، or in between the constructs of a sentence، a phrase، or a collocation، implies pragmatic meanings intended by the speaker or the poet to serve different functions، such as to indicate the past tense، to provide emphasis، and to refer to the continuity of the effect and meaning of a verb or adjective. The study concludes that this verb kana can be utilized in different contexts to achieve a specific effect as did the old Arabs who used it to add specific shades of meanings. Kana as a redundant word could be added to further highlight the meaning aimed at in a specific utterance. In addition، this verb can be used in both the past and the present morphological form; and its availability in an utterance could be functional and could not be. In other words، the study found out that the redundant kana can be used in various positions in an utterance، initial، final، or in between a syntactic structure، provided that this use is pragmatically functional. In conclusion، this paper seeks to invite the scholars of the Arabic language to coin a new term which is the "pragmatic kana" to replace the term "kana alzae'da (redundant kana)" which might mean that its use is redundant and void of significance – a fact that is illogical due to its recurrent use in the Holy Quran

المقدمة

ل(كان) في اللُّغة أربعة مواضع: التَّامَّة، والنَّاقصة، والشَّأنيَّة، والزَّائدة. و(كان) الزَّائدة هي موضوع دراستنا، جاءت في كلام العرب وشعرهم وفي كتاب الله تعالى، كقول العرب: (لم يوجد كانَ مثلُهم)،[1] أي: (لم يوجد مثلُهم)، وقول الشَّاعر[2]:

سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامَوا على **كانَ** الْمُسَوَّمَةِ العراب

أي: (على المسوَّمة العراب)، وقول الله تعالى: { **قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا**}،[3] وكأنَّ التَّقدير: (كيف نُكلِّم من هو في المهد صبيًّا).

وقد لاحظت الدّراسة بعد الوقوف على كثير من كتب النَّحو واللُّغة والتَّفسير: أنَّ علماء العربيَّة تباينت أقوالهم في (كان) الزَّائدة من عدَّة نواحٍ: في مفهوم زيادتها، ودلالتها، وعملها، وصيغتها، وموقعها في الجملة، وفي قياسيَّة استخدامها. وتُحاولُ الدّراسة الفصل فيما جرى بينهم من تباين من **منظورٍ براغماتي مقامي**؛ وهو المنهج الذي ستتَّخذه الدّراسة، وهو منهجٌ يدرس استعمال اللُّغة في المقام، ومقاصد المتكلّم، فيكشف عن عناصر النصّ، وأدواته، سواء أكانت هذه العناصر أدوات لُغويَّة (مقاليَّة) أمَ أدوات غير لغويَّة (مقاميَّة)، ودورها في فَهْم النَّص وتحليله؛ والأداة اللُّغويَّة في دراستنا هي: (كان) الزَّائدة في شعر العرب وفي كلامهم وفي القرآن الكريم، والأداة غير اللُّغويَّة: مقامها الذي قيلت فيه، ومقصد المتكلّم عند استخدامها في هذا المقام. ومنه ستحاول الدّراسة الإجابة **عن الأسئلة التَّالية**:

١. ما معنى (كان) الزَّائدة في كتب النُّحاة؟

---

(١) قائله: هو قيس بن غالب البدري، وفاطمة بنت الخرشب، ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، (د.ت)، المعارف، (ط٤)، حقَّقه وقدَّم له ثروت عكاشة، (القاهرة: دار المعارف)، ص٨٢.

(٢) ينظر: ابن جني، عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، (د.ت)، اللُّمع في العربيَّة، تحقيق فائز فارس، (الكويت: دار الكتب الثقافية)، ج١، ص٣٩.

(٣) سورة مريم، آية: ٢٩.

٢. ما غرض زيادة (كان) في الجملة؟
٣. ما الذي يُحدّد دلالة (كان) الزَّائدة؟
٤. هل تعمل (كان) الزَّائدة؟
٥. أين توضع (كان) الزَّائدة في الجملة؟
٦. هل يجوز زيادة (كان) بغير صيغة الماضي؟
٧. ما المواضع التي يجوز فيها للمتكلّم والمبدع استعمال (كان) الزَّائدة؟

أهداف البحث:

تسعى الدّراسة إلى تحقيق جُملة من الأهداف، من أهمّها:

- كشْف معنى مصطلح (كان) الزَّائدة عند علماءَ العرب.
- الوقوف على مقاصد المتكلّم ودلالاته عند استخدامه (كان) الزَّائدة.
- تحديد عمل (كان) الزَّائدة (الوظيفة النَّحويَّة).
- إظهار مواضع (كان) الزَّائدة.
- إيضاح جواز زيادة (كان) بغير صيغة الماضي.
- إبراز قياسيَّة (كان) الزَّائدة.
- البحث عن مصطلح جديد ل(كان) الزَّائدة، يلائم غرضها، ويليق بمكانها في القرآن الكريم.

أهميَّة البحث:

تتَّضح أهمّية البحث من خلال الكشف عن (كان) البراغماتيَّة في تراثنا النَّحوي.

مصطلحَات البحث:

(كان) الزَّائدة: معنى الزّيادة أنَّ دخول (كان) وخروجها سواء، وينبغي بعد ذلك بيان الدلالات الدَّقيقة بين معنى الكلام بزيادة (كان) ومعناه بغيرها. ومراد النَّحويين بالزَّائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى.

البراغماتيَّة: دراسةُ استعمال اللُّغة في مقام معيَّن؛ لغرض تفسير الجملة/ الكلمة، ومساعدة السَّامع على ردم الهوَّة التي تحصل أحيانا بين المعنى الحرفي للجملة/ للكلمة، والمعنى الذي قصده المتكلّم.

الدّراسات السَّابقة:

لم تَقف الدّراسة على دراسة مقاميَّة براغماتيَّة ل(كان) الزَّائدة على حدّ علْم الباحثة.

حدود البَحث:

مبحث (كان) الزَّائدة في كُتب نحاة العرب وكُتب اللُّغة وكتب التَّفسير.

معنى (كان) الزَّائدة في كُتب التُّراث:

قالت العرب: (أنَّ من أفضلهم كانَ زيدًا)، فـ(كان) في هذا القول زائدة عند الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (تَ١٨٠هَ)،[١] فما المقصود بقولهما أنَّها زائدة؟ ذهب أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨ هـ) إلى أنَّ معنى زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها، ولا بدَّ لها من الفاعل؛ لأنَّها فِعل[٢].

وذهب أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) إلى أنَّ زيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجرَّدة من الفاعل[٣]، وعلَّق ابن الخباز (ت٦٣٨هـ) عليهما: "وكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب"[٤].

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠ هـ)، (د.ت)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، (بيروت: دار الجيل)،ج٢، ص١٥٣.

(٢) السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ج١، ص٢٩٦.

(٣) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، المسائل المشكلة، قرأه وعلَّق عليه يحيى مراد، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٥٠، وينظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت٦٣٨هـ)، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م)، توجيه اللُّمع، شرح كتاب اللُّمع لابن جني، دراسة وتحقيق فايز زكي مُحَمَّد ذياب، (القاهرة، مصر: دار السلام)، ص١٤٢.

(٤) ابن الخبّاز، توجيه اللُّمع، ص١٤٢.

وقال أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) في سياق آخر: "وقولنا: تكون زائدة، ليس المعنى بذلك أنَّ دخولها كخروجها في كلِ معنى، وإنَّما نعني بذلك أنَّه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور"[(١)]. وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "أنَّ معنى (كان) الزَّائدة أنَّ دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر"[(٢)]. ورأى ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أنَّ (كان) الزَّائدة تعرفها "بأن يكون وجودها كالعدم"[(٣)].

ورأى الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) "أنَّ (كان) تُزاد غير مفيدة لشيء، إلَّا محض التَّأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب"[(٤)]. ووضَّح ابن جمعة الموصلي (ت٦٩٦هـ) معنى الزَّائدة فقال: هو الذي لو سقط لم يختلَّ معنى الكلام من حيث الإسناد -وإن كان له معنى في الجملة- وهو المراد بقول ابن معط (ت٦٢٨هـ): زيدت (كان) فلم تعمل[(٥)].

ومعنى (كان) الزَّائدة عند المالقي (ت٧٠٢هـ) أنَّها يَصلُح الكلام دونها[(٦)]. وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "ولا نعني بزيادتها أنَّها لم تدلَّ على معنى ألبتة، بل أنَّها لم يؤتَ بها للإسناد"[(٧)]. ووافقه الأزهري (ت٩٠٥هـ) [(١)]، ورأى الصبَّان (ت١٢٠٦هـ) أنَّ معنى زيادتها

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٦.

(٢) ابن يعيش، علي بن يعيش (ت٦٤٣ هـ)، (د.ت)، شرح المفصَّل، صحَّحه وعلَّق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطَّة بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، (مصر: إدارة الطِّباعة المنيريَّة)، ج٧، ص٩٨-٩٩.

(٣) ابن الحاجب، عثمان بن عمرو (ت٦٤٦هـ)، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة، (الجمهوريَّة العراقيَّة: إحياء التُّراث الإسلامي)، ج٢، ص٧٨.

(٤) الأستراباذي، مُحَمَّد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، (١٤١٧هـ/١٩٩٦ م)، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق يحيى بشير مصري، (السعودية: جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلاميَّة)، ج٢، ص١٠٣٤-١٠٣٥.

(٥) الموصلي، عبد العزيز بن جمعة (ت٦٩٦هـ)، (١٤٠٥هـ/١٩٩٨٥م)، شرح ألفيَّة ابن معطي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، (الرياض: مكتبة الخريجي)، ج٢، ص٨٦٦.

(٦) المالقي، أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢ هـ)، (د.ت)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد مُحَمَّد الخراط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة)، ص١٤١.

(٧) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى، (ط٤)، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص١٣٢.

صحَّة سقوطها، وإنْ عملت عند ذكرها[٢]. وأخبر الألوسي (ت١٢٧٠هـ): "معنى زيادتها أنَّها لم يؤتَ بها للإسناد، لا أنَّها لا تدل على معنى أصلًا"[٣].

وعليه يرى أكثر علماء العربيَّة أنَّ معنى زيادة (كان) عدم اختلال المعنى بسقوطها، والمقصود هنا المعنى الأصلي للجملة قبل دخول (كان) فيها؛ لأنّه بدخولها ينضاف معنى جديداً. وهناك من رأى أنَّ معناها عدم اختلال الكلام من حيث الإعراب والإسناد، عند زيادتها أو عند سقوطها. وترى الدّراسة أنَّه يظل بعد ذلك بيان الفروق الدَّقيقة بين معنى الكلام بزيادة (كان) ومعناه دونها.

مقاصد المتكلّم ودَلالاته عند استخدامه (كان) الزَّائدة:

المشهور علىَ أنَّ (كان) الزَّائدة لتعيين الزَّمن[٤]؛ يقول أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) أنَّ (كان) الزَّائدة دالّة على الزَّمان،[٥] نحو قولك: (زيدٌ كان قائم)، و(زيدٌ قائم كان)؛ "لأنَّك لو قلت: (زيدٌ قائم) ولم تقل (كان)؛ لوجب أن يكون ذلك في الحال". وقال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): "(كان) إذا كانت زائدة؛ فلل دلالة على اقتران مضمون الجملة بالزَّمان"[٦]،

=

(١) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، شرح التَّصريح على التَّوضيح، أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح، في النَّحو، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ج١، ص٢٥١.

(٢) الصَّبَّان، مُحَمَّد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، (د.ت)، حاشية الصَّبَّان شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ومع شرح الشَّواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (المكتبة التَّوفيقيَّة)، ج١، ص٢٨٠.

(٣) الألوسي، محمود شكري (ت١٢٧٠هـ)، (١٣٤١هـ)، الضَّرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر، شرحه مُحَمَّد بهجة الأثري البغدادي، (بغداد: المكتبة العربيَّة، مصر: المكتبة السَّلفيَّة)، ص٣٠٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧٣، وابن السراج، مُحَمَّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، الأصول في النَّحو، (ط٣)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسَّسة الرِسالة)، ج٢، ص٢٥٨ ، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٦.

(٦) ابن عصفور، علي بن المؤمن (ت٦٦٩هـ)، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)، المقرَّب، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ج١، ص٩٢.

وأنَّها تكون دالَّة على المضيِ دائما([1].)وذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) إلى دلالة (كان) الزَّائدة على التَّوكيد([2]،)وتابعه ابن جني (ت٣٩٢هـ) [3]،)وابن الحاجب: (ت٦٤٦هـ) [4] .

ويؤيِّد هذا)المعنى قولُ المبرد (ت٢٨٦هـ) في قوله -سبحانه وتعالى-: { **قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي صَبِيّٗا ٱلۡمَهۡدِ**}[5]، "أنَّما معنى (كان) ها هنا التَّأكيد، فكأنَّ التَّقدير - والله أعلم-: (كيف نكلِّم من هو في المهد صبيًّا)، ولولا ذلك لم يكن عيسى بائنا من النَّاس، ولا دلَّ الكلام على أنَّه تكلَّم في المهد؛ لأنَّك تقول للرجل: (كان فلان في المهد صبيًّا)، فهذا ما لا ينفكُّ منه أحد، أنَّه قد كان كذا ثُمَّ انتقل، وأنَّما المعنى: كيف نُكَلِّمهذ وهو السَّاعة كذا[6].

ومن علماء العربيَّة من رأى أنَّ (كان) الزَّائدة قد تأتي في مقام معيَّن دالَّة على التَّوكيد، وفي مقام آخر لإفادة الماضي؛ كالهروي (ت٤١٥هـ) [7]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [8]، وابن معط (ت٦٦٨هـ) [9]، والأستراباذي (ت٦٨٦هـ) [10]، والأزهري (ت٩٠٥هـ) [1]،

(١) ابن عصفور، علي بن المؤمن (ت٦٦٩هـ)، (١٩٨٠م)، ضرائر الشِّعر، تحقيق السيِّد إبراهيم مُحَمَّد، (دار الأندلس)، ص٧٨-٧٩.

(٢) المبرد، مُحَمَّد بن يزيد (ت٢٨٦هـ)، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، المقتضب، تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ج٤، ص١١٦-١١٨.

(٣) ابن جني، اللُّمع في العربيَّة، ج١، ص٣٨.

(٤) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، ج٢، ص٧٨-٧٩.

(٥) سورة مريم، آية: ٢٩.

(٦) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٧-١١٨.

(٧) الهروي، علي بن مُحَمَّد (ت٤١٥هـ)، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، كتاب الأزهيَّة في علْم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي، (دمشق: مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة)، ص١٨٧.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص٩٩-١٠٠.

(٩) الموصلي، شرح ألفيَّة ابن معطي، ص٨٦٥.

(١٠) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٤-١٠٣٦، سمَّى الأستراباذي (كان) الزَّائدة الدَّالة على الماضي بـ(كان) المجرِدة للزَّمان. ينظر: المصدر نفسه ص١٠٣٨.

والصبان (ت١٢٠٦هـ) [٢]. ورأى الصَّيمري (من نحاة القرن الرَّابع الهجري) أنَّ (كان) زائدة؛ لتوكيد معنى المضيِّ[٣].

وهكذا نَخلُص من الأقوال السَّابقة إلى أنَّ الجميع متَّفقون على أنَّ (كان) الزَّائدة، إنَّما جيء بها لغرض معنوي هو: دلالتها على الزَّمن الماضي، أو دلالتها على التَّوكيد، أو لتوكيد معنى المضي، وسياق (كان) الزَّائدة ومقامها هو الذي يحدِّد هذه المعاني.

وترى الدراسة أنّ المتكلّم زاد (كان) في الكلام- أيضا- لمعنى الدَّوام والاستمرار؛ إذ يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "والأصل في (كان) الدَّلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النُّطق بها، دون تعرُّضٍ لانقطاع، ولذا قيل في قول الله تعالى: {**وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا** }[٤]، أي: لم يزل على كلِ شيء قديرا، فإن قُصد الانقطاع جيء بقرينة[٥]، ويقول الأشموني (ت٩٢٩هـ): "نقول: إنَّ الجمهور وإن ذكروا أنَّ الزَّائدة تدل على الزَّمان الماضي لم يقصدوا أنَّها تدل ألبتَّة على الانقطاع أيضا؛ بل يجوز أن يكون مدلولها الزَّمان الماضي المتَّصل بالزَّمان الحاضر، كما في العاملة {**وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزٗا**،} [٦] **وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرٗا**}"[٧]،[١]. ونقل الأشموني (ت٩٢٩هـ) عن ابن بري (ت٥٨٢هـ) قوله: "كان تجيء بمعنى اتّصال الزَّمان من غير انقطاع، وهي النَّاقصة، ويعبَّر عنها بالزَّائدة أيضا"[٢].

=

(١) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ص٢٥١.

(٢) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩.

(٣) الصَّيمري، عبد الله بن علي (من نحاة القرن الرابع الهجري)، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، التَّبصرة والتَّذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، (دمشق: دار الفكر)، ج١، ص١٩٢.

(٤) سورة الأحزاب، آية: ٢٧.

(٥) ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، شرح التَّسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومُحَمَّد بدوي المختون، (هجر للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان) ،ج١، ص٣٤٥.

(٦) سورة الأحزاب، آية: ٢٥.

(٧) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

عمل (كان) الزَّائدة، (الوظيفة النَّحويَّة):

اختلف علماء العربيَّة في عمل (كان) الزَّائدة؛ فرأت الدّراسة أنَّ هناك مذهبين في عملها؛ مذهب رآها لا تعمل شيئا؛ لئلَّا تكثر الزّيادة بالجملة[٣]. وآخر رأى أنَّها تعمل في فاعلٍ يكون مصدرها؛ لعدم خلوِ الفعل عن فاعل[٤]، وقال الصبان (ت١٢٠٦هـ) في هذا السّياق: ف(كان) زائدة على المذهب الأوَّل لا تامَّة ولا ناقصة، وعلى الثَّاني تامَّة"[٥]. وهَناك من رأى (كان) الزَّائدة تعمل في اسم وخبر، مثل (كان) النَّاقصة.

فنُسب إلى الجمهور أنَّ (كان) الزَّائدة لا عمل لها، فلا تعمل الرَّفع والنَّصب بل لا تعمل شيئًا أصلاً[٦]؛ فليس لها اسم ولا خبر ولا فاعل؛ وهي عندئذ لا تدل على حدث[٧]، وعندما ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) على لسان الخليل (ت١٧٥هـ) أنَّ (كان) ملغاة[٨] -في قولهم: (إنَّ من أفضلهم كان زيدًا)- وضَّح ابن السراج (ت٣١٦هـ) الإلغاء فقال: "وحقُّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً، ولا معمولاً فيه، حتَّى يلغى من الجميع، وأن يكون دخولُه

=

(١) الأشموني، علي بن مُحَمَّد (ت٩٢٩هـ)، (١٣٥٨هـ/١٩٣٩م)، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، (ط٢)، حقَّقه وشرح شواهده مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)، ج١، ص٣٧٥.

(٢) المصدر نفسه،ج١، ص٣٧٢.

(٣) الدَّماميني، مُحَمَّد بن أبي بكر (ت٨٢٧هـ)، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، تحقيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى،ج٣، ص٢٢١.

(٤) الموصلي، شرح ألفيَّة ابن معطي، ص٨٦٥.

(٥) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٨.

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٩.

(٨) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٣، "وفي الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى فقط، وإلغاء في الإعمال فقط، وإلغاء فيهما جميعا."٨ فالإلغاء في المعنى، نحو: حروف الجر، كقولك: (ما زيد بقائم) و(ما جاءني من أحد)، وأمَّا ما ألغي في العمل، فنحو: (زيدٌ منطلق ظننت) و(ما كان أحسن زيدا)، وأمَّا الإلغاء في المعنى واللفظ، فنحو: (ما) و(لا) و(إن)." ينظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٨، ص١٣٧.

كخروجه لا يحدث معنى غير التَّأكيد"[١]. وقال: "اعلم أنَّ الإلغاء أنَّما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت ممَّا تُعرب، وأنَّها متى أُسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وأنَّما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا"[٢]. وقد ألغى ابن السراج (ت٣١٦هـ) (كان)، فقال: "ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو: (كان) في قولك: (ما كان أحسن زيدًا)، الكلام: (ما أحسن زيدًا)، و(كان) إنَّما جيء بها لتبيّن أنَّ ذلك كان فيما مضى"[٣]. وهكذا نفهم من مثالي الخليل (ت١٧٥هـ) وابن السراج (ت٣١٦ هـ) أنَّ إلغاء (كان) هو إلغاؤها عن العمل، وهي فيهما زائدة، ثم هي باقية للدَّلالة على اقتران مضمون الجملة بالزَّمان، في قولهم: (ما كان أحسن زيدًا)، وللدَّلالة على التَّوكيد،[٤] في قولهم: (إنَّ من أفضلهم كان زيدًا)، وتعرب (كان) ملغاة عن العمل مفيدة للزَّمان الماضي في المثال الأوَّل، وملغاة عن العمل مفيدة للتَّوكيد في المثال الثَّاني، فالإلغاء ليس كالزِّيادة[٥].

ورأى أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) أن لا فاعل ل(كان) الزَّائدة[٦]. وقال الهروي (ت٤١٥هـ): إنَّ (كان) الزَّائدة ملغاة لا اسم لها ولا خبر[٧]، وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): و(كان) الزَّائدة لا اسم لها ولا خبر[٨]، وتابعه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [٩]، ورآها أبو البركات

١ ()ابن السراج، الأصول في النَّحو، ج٢، ص٢٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٥٧.

(٣) ابن السراج، الأصول في النَّحو، ج٢، ص٢٥٨.

(٤) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، ج٢، ص٧٨.

(٥) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠.

(٦) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، ص٢٣-٢٤.

(٧) الهروي، كتاب الأزهيَّة في علم الحروف، ص١٨٧.

(٨) ابن جني، اللُّمع في العربيَّة، ج١، ص٣٨-٣٩.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص٩٨-٩٩.

الأنباري (ت٥٧٧هـ) غير عاملة[١]، واعتبرها ابن الحاجب: (ت٦٤٦هـ) لا تعمل شيئا[٢]، ولا عمل لها عند الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) [٣]. وذهب ابن هشام (ت٦٧١هـ) إلى أنها "لا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب"[٤]، وذكر الأزهري (ت٩٠٥هـ) أنها لم يؤت بها للإسناد[٥]، وأكد الصبان (ت١٢٠٦هـ) أنها لا عمل لها، فليس لها اسم ولا خبر ولا فاعل[٦]، وعدَّها الألوسي (ت١٢٧٠هـ) بأنها "غير عاملة، لا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب"[٧].

وذهبت جماعة[٨] كأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) إلى أنَّ (كان) الزَّائدة تعمل في فاعل مضمر، لا يكون ظاهرا ولا ضميرا بارزا[٩]، هو مصدرها[١٠]، ف(كان) عندئذ رافعة لضمير المصدر الدَّالة هي عليه، كأنَّه قيل: كان هو، أي: كان الكون، ويعنى بالكون كونُ الجملة التي تزاد فيها[١١]، وهي عندئذ تدل على حدَث[١٢]، فمعنى زيادتها عنده في أنَّه ليس

(١) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد (ت٥٧٧هـ)، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، أسرار العربيَّة، دراسة وتحقيق مُحَمَّد حسين شمس الدين، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٨٧.

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، ج٢، ص٧٩.

(٣) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٦، ١٠٣٨.

(٤) ابن هشام، شرح قطر النّدى، ص١٣٢.

(٥) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ص٢٥١.

(٦) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٨.

(٧) الألوسي، محمود شكري (١٢٧٠هـ)، (٢٠١١م)، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، (ط٢)، مراجعة وتدقيق فؤاد ناصر، (مديات، تركيا: مكتبة نور الصَّباح)، ص٢٦٦.

(٨) أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف (ت٧٥٤هـ)، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، حقَّقه حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم)، ج٤، ص٢١٣.

(٩) ينظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩.

(١٠) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٦.

(١١) أبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٣، والدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص٢٢١.

(١٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٦، وينظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩.

اسم ولا خبر، لا لأنَّها تخلو من فاعل[١]. ولم يوافقه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فقال: "ولا حاجة إلى ذلك، ولا يبالى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كونُ الفعل حديثًا عن غير مُحدَّث عنه؛ لأنَّ (كان) المحكوم بزيادتها تُشبه الحرف الزَّائد، فلا يبالى بخلوها من الإسناد، كما أنَّ الضَّمير الواقع فَصلًا لما قُصد به ما يُقصَد بالحروف من الدَّلالة على معنى في غيرها، استجيز أن لا يكون له موضع منَ الإعراب"[٢].

بينما وافق الصَّيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) السيرافيَّ (ت٣٧٧هـ) فقال: ويكون فاعل (كان) الزَّائدة المصدر مضمرا فيها كقولك: (زيدٌ قائم كان) أي كان ذلك الكون[٣]، وعلَّق عليه الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) فقال: "وهو هوس، إذ لا معنى لقولك: ثَبت الثُّبوت"[٤]، في حين نراه قد خرَّج بيت الشَّاعر مُحمَّد بن بشير الخارجي:

لَعَلَّكَ —وَالْموعودُ حَقٌّ لقاؤُهُ— بَدا لَكَ في تلْكَ الْقلوصِ بَداءُ[٥]

عندما جاء المصدر (بداء) فاعلًا لفعله (بدَا): على أنَّ المصدر هنا مؤوَّل بالمشتق، وأنَّ المقصود به (رأي باد) [٦]، أي على طبْقَ (ثَبت الثُّبوت) بجعل المصدر فاعلًا لفعله[٧].

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٦.

(٢) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦١.

(٣) الصَّيمري، التبصرة والتذكرة، ج١، ص١٩١-١٩٢.

(٤) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٧.

(٥) الخارجي، مُحمَّد بن بشير (ت١٠٠هـ)، (١٩٨٥م)، ديوان مُحمَّد بن بشير الخارجي، جمعه مُحمَّد خير البقاعي، (دمشق: دار قتيبة)، ص٢٩ ، يروى(حقٌّ وفاؤه). وينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب، طبعة جديدة مصحَّحة ومنقَّحة اعتنى بها مُحمَّد أبو فضل عاشور، (بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي)، ص٩٣ . روي أنَّ رجلًا وعد مُحمَّد بن بشير الخارجيَّ بقلوص: وهي النَّاقة الشَّابة، ومطلَه، فقال فيه يذمُّه ويمدح زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ينظر: البغدادي، عبد القادر عمر (ت١٠٩٣هـ)، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (ط٤)، تحقيق وشرح عبد السلام مُحمَّد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي)، ج٩، ص٢١٥.

(٦) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٧.

(٧) البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢١٣.

وقال المالقي (ت٧٠٢هـ): "الذي ينبغي أن يقال في (كان) الزَّائدة أنَّها فعل تامٌّ، وفاعلها مصدرها من الفعل، أو في معناه من الكلام الذي هي فيه، ومحلُّها التَّأخير بعده[١].

وحجَّة من رأى أن ليس لـ(كان) الزَّائدة فاعل مضمر: "أنَّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل"[٢]. ودليل ذلك أنَّ (قلَّما) فعل، لكن لما استعملته العرب للنَّفي، نحو قولهم: (قلَّما يقوم زيد)، في معنى: (ما يقوم زيد)، لم يحتج إلى فاعل، كما أنَّ (ما) لا تحتاج إلى فاعل، فصارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال. وهكذا (كان) "لما زيدت للدَّلالة على الزَّمان الماضي صارت بمنزلة (أمس)، فكما أنَّ (أمس) لا يحتاج إلى فاعل، فكذلك ما استعمل استعماله"[٣]. واختاره ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ووجَّهه بأنَّها تُشبه الحرف الزَّائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد"[٤].

وذهب المبرد (ت٢٨٦هـ) إلى أنَّ (كان) الزَّائدة تعمل في اسم ظاهر وفي ضمير ظاهر كما تعمل (كان) النَّاقصة؛ فقد نقل تلميذه أبو إسحق الزجاج (ت٣١١هـ) عنه أنَّه قال: "جائز أن تكون (كان) زائدة في قوله تعالى: **{إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلاً }**"[٥]، فالمعنى على هذا: أنَّه فاحشة ومقتٌ"[١]. وهو قولٌ يخالف به ما أجمع عليه

(١) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٤١.

(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، شرح جمل الزجاجي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراق إميل بديع يعقوب، منشورات محمَّد علي بيضون، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ج١، ص٣٩٨ ، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٣-٢١٤. في نص كتاب شرح جمل الزجاجي وجدت الدِّراسة أنَّ ابن عصفور أسند إلى أبي سعيد السيرافي قوله: أنَّ (كان) الزَّائدة لا فاعل لها، وإلى أبي علي الفارسي أنَّ فاعلهَا مضمر فيها، وهو ضمير المصدر (الكون).

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجي، ج١، ص٣٩٨ ، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٤.

(٤) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن كمال (ت٩١١هـ)، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، هَمْع الهوامع في شَرْح جَمْع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ج١، ص٣٨٢.

(٥) سورة النساء، آية: ٢٢.

النُّحاة في أنَّ (كان) الزَّائدة ليس لها اسم وخبر، واعتبر أبو إسحق الزجاج (ت٣١١هـ) أنَّ "هذا غلط من أبي العباس؛ لأنَّ (كان) لو كانت زائدة، لم تنصب خبرها"[٢]، ووصف البغدادي (ت١٠٩٣ هـ) قوله بأنَّه "غلطة لم يغلطها أصاغر الطَّلبة"[٣]، واعتبر أنَّ تجويز المبرد (ت٢٨٦ هـ) زيادة (كان) في الآية مع نصب خبرها خطأ ظاهر[٤].

وقد أجمع النحويُّون على إلغاء (كان) في بيت الفرزدق، يمدح فيه هشاماً:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وَجيرانٍ لَنا كانوا كِرامُ[٥]

إلَّا المبرد (ت٢٨٦هـ) فقد رآها ناقصة[٦]، لها اسم وخبر؛ (الواو): اسمها، و(لنا): خبرها، والجملة في موضع الصِّفة ل(جيران)، و(كرام) صفة بعد صفة ل(جيران)، وقد ذكر المرادي (ت٧٤٩هـ) في شرحِ التَّسهيل و(أكثر النَّحويين) ذهبوا مذهب المبرد[٧]. يقول المبرد (ت٢٨٦ هـ): "وهو عندي على خلاف ما قالوا منَ إلغاء (كان)، وذلك أنَّ خبر (كان): (لنا)، فتقديره: (وجيران كرام كانوا لنا)" [٨]. وعلَّق الهروي (ت٤١٥هـ) على كلام المبرد

=

(١) أبو إسحاق الزَّجاج، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب)، ج٢، ص٣٢.

(٢) أبو إسحق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٣٣.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢١٧.

(٤) المصدر نفسه، ج٩، ص٢١٨.

(٥) الفرزدق، همام بن غالب (ت١١٤هـ)، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له علي فاعور، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٥٩٧ ، روي أنَّ الفرزدق حضر عند الحسن البصري، فأنشده هذا البيت، فقال له الحسن: (كراما) يا أبا فراس. فقال الفرزدق: ما وَلَدَتْني إلّا ميسانيَّة، إنْ جاز ما تقول يا أبا سعيد. وأم الفرزدق من ميسان، وميسان: قرية من قرى العراق. يريد أنِّي لم أكن من العرب العرباء بل من المولَّدين إنْ صحَّ ما لحَّنتني فيه، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٢١-٢٢٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٦.

(٧) المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، شرح التَّسهيل، تحقيق ودراسة مُحَمَّد عبد النبي مُحَمَّد أحمد عبيد، (المنصورة: مكتبة الإيمان)، ص٣٠٥ ، وينظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ص٢٥٢.

(٨) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٧.

فقال: "وزعم أنَّ (كان) لها اسم وخبر، فاسمها (الواو) التي فيها وخبرها (لنا) التي قبلها، كأنَّه قال: (وجيران، كانوا لنا، كرام)" [١]. وألغى الخليل الفراهيدي (ت١٧٥هـ) (كان) في هذا البيت، "تقول: (مررت بقوم، كانوا، كرام)، ألغيت (كان) وأردت: (مررت بقوم كرام)"[٢]. وعلَّق الهروي (ت٤١٥هـ) فقال: (كان) هنا "لا اسم لها ولا خبر عند الخليل، أرادَ (وجيران لنا كرام). جعل (كراما) نعتاً ل(الجيران)، وألغى (كان) ولم يعملها. والقصيدة مجرورة، ولو أعمل (كان) لقال: (كانوا كرامًا)"[٣]. وهكذا فموضع (لنا) خفض على مذهب الخليل (ت١٧٥هـ)؛ لأنَّها في موضع الصِّفة ل(جيران)، وهو في موضعِ نصب على مذهب المبرد (ت٢٨٦هـ)؛ لأنَّه في موضع خبرَ (كان)[٤]. وذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) محتجًّا للخليل: "وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أنَّ الضَّمير المتَّصل وقع موقع المنفصل، والضَّمير مبتدأ، و(لنا) الخبر، ولكنَّك لما وصلت أعطيت اللفظ حقَّه، ولم يعتقد أنَّ الواو مرفوعة ب(كان)"[٥]. وذهب سيبويه (ت١٨٠هـ)[٦]، والزمخشري (ت٣١٦هـ)[٧]، وأبو البركات الأنباري (ت٣٢٨هـ)[٨]، والزجاجي (ت٣٤٠هـ)[١]، وابن فارس (ت٣٩٥هـ)[٢]،

(١) الهروي، كتاب الأزهيَّة في علم الحروف، ص١٨٨.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، كتاب الجمل في النَّحو، تحقيق فخر الدين قباوة، (بيروت، لبنان: مؤسَّسة الرسالة)، ص١٢٤-١٢٥.

(٣) الهروي، كتاب الأزهيَّة في علم الحروف، ص١٨٨.

(٤) البطَّليوسي، عبد الله بن محمَّد (ت٥٢١هـ)، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، الحلَل في شرح أبيات الجمل، قرأه وعلَّق عليه يحيى مراد، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٥٤.

(٥) ينظر: المرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٥-٣٠٦، والأزهري، التَّصريح على شرح التَّوضيح، ج١، ص٢٥٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٣ ، وروايته في (الكتاب): (فكيف إذا رأيت ديار قوم؟).

(٧) الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩ م)، تفسير الكشَّافً عن حقائق التَّنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التَّأويل، (ط٣)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه خليل مأمون شيحا، (بيروت، لبنان: دار المعرفة)، ص١٠٢، سورة البقرة آية ١٤٣.

(٨) أبو البركات الأنباري، أسرار العربيَّة، ص٨٧.

والأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[٣]، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٤]، والأزهري (ت٩٠٥هـ)[٥]، إلى أنَّ (كان) في البيت زائدة.

وقالت جماعة من النَّحويين: كيف تلغى (كان) في هذا البيت، والضَّمير قد اتَّصل بها؟[٦] فردَّ ابن مالك (ت٦٧٢ هـ): ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضَّمير، كما لم يمنع من إلغاء (ظنَّ) عند توسُّطها أو تأخُّرها إسنادها إلى الفاعل في نحو: (زيدٌ ظننت قائم) [٧]. وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): فإن قلت: كيف تلغى (كان) وقد عملت في الضَّمير؟ "قلنا: تكون (كان) لَغْوا، والضَّمير الذي فيها تأكيد لما في (لَنا)؛ لا أنَّه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنَّه لا خبر له"[٨]. وقال: جاز إلغاء (كانوا)؛ لأنَّها لم تقع أوَّلًا بل بين صفة وموصوف مثل ما جاز إلغاء (هو) عندما تقع بين الخبر والمخبر عنه[٩].

=

(١) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق (ت٣٤٠هـ)، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، الجمل في النَّحو، المحقّق علي توفيق الحمد، (مؤسَّسة الرسالة، دار الأمل)، ص٤٩.

(٢) ابن فارس، أحمَد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، الصّاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علَّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص١١٧.

(٣) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٨.

(٤) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، (١٣٦٨هـ/١٩٦٤م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، وحمد علي حمد الله، ج١، ص٦١٧، وابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى مال الله، (بيروت)، ص١٤٣.

(٥) الأزهري، التَّصريح على شرح التَّوضيح، ج١، ص٢٥٢-٢٥٤.

(٦) ينظر: البطَلْيوسي، الحلَل في شرح أبيات الجمل، ص٥٣.

(٧) ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، شرح الكافية الشَّافية، حقَّقه وقدَّم له عبد المنعم أحمد هريدي، (دار المأمون للتُّراث)، ج١، ص٤١٢ ، وينظر: البطليوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل، ص٥٣.

(٨) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، المسائل البصريَّات، تحقيق ودراسة مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، (القاهرة: مطبعة المدني)، ص٨٧٥.

(٩) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ص٨٧٦.

ورأى ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنَّ الضَّمير قد يتَّصل بغير عامله في الضَّرورة؛ فأصل المسألة: (وجيران لنا هم كرام) ف(لنا) في موضع الصِّفة ل(جيران)، و(هم) فاعل ب(لنا)، على حدّ : (مررتُ برجلٍ معه صقرٍ صائدا به غدا)؛ لأنَّ سيبويه نصَّ على أنَّ (صقرا) مرفوع ب(معه)؛ لأنَّه لو قُدِّر المجرور خبرا ل(صقْر) لكانت النيَّة به التَّأخير؛ إذ النيَّة في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، "وإذا كان صفة، و(صقر) مرفوع به، كان في موضع لا ينوى به التَّأخير، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن ينوى به الوقوع في غير موضعه، ثُمَّ زيدت (كان) بين (لنا) و(هم)؛ لأنَّها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: (لنا كانَ هم)، ثُمَّ اتَّصل الضَّمير ب(كان)، وإنْ كانت غير عاملة فيه؛ لأنَّ الضَّمير قد يتَّصل بغير عامله في الضَّرورة"[١] أو وُصل الضَّمير للإصلاح[٢].

وقال بعضهم: "يجوز أن تكون (الواو) حرفًا دالًّا على الجمع يؤكَّد به (الجيران)، كالواو في (أكلوني البراغيث)، وهذا مذهب كثير من البصريين وبعض الكوفيين. ولأنَّه يقدَّر ب(لنا)، وهو صفة ل (جيران)، وقد حلَّ محلَّه من حيث تَبع الموصوف، ولا حاجة تدعو إلى انتزاعه من موضعه وتقديره مؤخَّرا، وهذا حجَّة أبي علي"[٣]. وردَّ البغدادي (ت١٠٩٣هـ) على هذا القول، بقوله: "هذا التَّوجيه ضعيف جدًّا، فإنَّ القول بحرفيَّة واو الجمع إنَّما هو إذا كان بعدها جمع مرفوع كما في المثال، وأمَّا إذا لم يأت بعدها جَمْع مرفوع، فلم يقل أحدٌ أنَّها تأتي حرفًا دالًّا على الجمع"[٤]. والصَّواب هو أنَّ (كان) زيدت مع الفاعل؛ لأنَّه كالجزء منها؛ لأنهم قالوا: والفاعل كالجزء من الفعل، تقريره أنَّهم حكموا بأنَّ (كانوا) زائدة، وإن كان

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجي، ج١، ص٣٩٩ ، وينظر: أبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢٢٠.

(٢) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٢٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ج٩، ص٢١٨.

(٤) المصدر نفسه، ج٩، ص٢١٨.

الفعل وهو (كان) وحده زائدًا، ولكن لما كان الفاعل كالجزء، لم يفكُّوه عن الفعل، فحكموا بزيادتهما جميعا[١].

ويقول البغدادي (ت١٠٩٣هـ): "وأبو عليٍ لم يجعل الواو فاعل (كان)، وإنَّما جعلها ضميرًا مؤكِّدًا للضَّمير المستتر في الظَّرف الواقع صفة ل(جيران)، أعني قوله (لنا)، فقال: (لنا) في موضع الصِّفة ل(جيران)، وفيه ضمير (هم) مستتر على ما تقدَّم من حكم الجار والمجرور إذا وقع صفةً، والضَّمير المتَّصل ب(كان) تأكيد له، ولم يكن بُدٌّ من اتِّصاله؛ لأنَّه لا يقوم بنفسه"[٢].

وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): وهذه التَّخريجات كلُّها متكلَّفة، والذي نختاره في البيت أنَّ (كانوا) و(لنا): هي (كان) واسمها وخبرها، ومعنى اللام: الاختصاص، والجملة في موضع الصِّفة، ولا يعني الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ) بالزِّيادة ما فهمه النَّحويُّون عنهما، وإنَّما أرادا بالزِّيادة: أنَّه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام)، لفُهم أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنَّه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزَّمن الماضي، فجيء بقوله: (كانوا لنا)؛ لتأكيد ما فُهم من المضي قبل دخولها، فأطلق الخليل الزِّيادة بهذا المعنى... ولا يمتنع أيضا في البيت أن تكون تامَّة على حذف مضاف تقديره: (وجدت جيرتهم وحدثت)، ثم حُذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: (كانوا) والجملة صفة[٣]، فأطلق الخليل (ت١٧٥هـ) عليها الزِّيادة بهذا المعنى، لا بمعنى أنَّها زيدت كزيادة: (ما كان أحسن زيدًا)، ووافقه في ذلك المرادي (ت٧٤٩هـ) في شرح التَّسهيل[٤].

(١) المصدر نفسه، ج٩، ص٢١٨-٢١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص٢١٩.

(٣) أبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢٢١-٢٢٢.

(٤) المرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٦، وينظر: الأزهري، التَّصريح على شرح التَّوضيح، ج١، ص٢٥٣-٢٥٤.

وقال الدَّماميني (ت٨٢٧هـ): "ولا أدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التَّكلُّف، مع إمكان أن تكون (كان) ناقصة، والضَّمير المتَّصل بها اسمها، و(لنا) خبر مقدَّم عليها، ولا غبار عليه"([1]).

وتخرج الدّراسة من هذا الخلاف إلى أنَّ (كان) الزَّائدة تعمل، كما تعمل (كان) النَّاقصة و(كان) التَّامةَ؛ لأنَّها جميعا ترجع إلى أصل واحد. وفي حال زيادتها غير مسندة لشيء يتمُّ إلغاء عملها، وقد ألغت العرب (كان) في كلامها، فكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب. وإذا عملت (كان) الزَّائدة فإنَّها قد تعمل في اسم وخبر، ف(كان) الزَّائدة قسيمة (كان) النَّاقصة، لا قسم منها[2]، فقد جعل لها المبرد (ت٢٨٦هـ) اسما وخبرا ك(كان) النَّاقصة[3]، وكان ابن بَري (ت٥٨٢هـ) يعبّر عن (كان) النَّاقصة بالزَّائدة أيضا[4]. وقد تعمل (كان) في فاعل مستتر؛ لأنَّ أصل (كانَ) أن ترفع فاعلًا واحدًا نحو (كان الأمر)، أي حدث[5]، فيكون مصدرها (الكون) فاعلًا لها.

زيادة (كان) بين شيئين متلازمين:

ذكر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنَّ (كان) الزَّائدة "تزاد بين الشَّيئين المتلازمين كالعامل والمعمول، والصِّلة والموصول"[6]، وذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى أنَّها تُزاد بين جزأي جملة[7]، أو متوسِّطةً بين مسند ومسند إليه[8]، أو في حشْو[1]، أي: بين شيئين[2]، وذكر

(١) الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، ج٣، ص٢٢٤.

(٢) الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، ج٣، ص٢١٩.

(٣) ينظر: أبو إسحق الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢،ص٣٢-٣٣.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٢.

(٥) السُّهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، نتائج الفكر في النَّحو، حقّقه وعلّق عليه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجي، ج١، ص٣٩٧.

(٧) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤١١.

(٨) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦٠.

المالقي (ت٧٠٢هـ) أنَّها تُزاد بين ما يَحتاج بعضه إلى بعض[٣]. وهكذا نخرج من الأقوال السَّابقة: أنَّ مواضع زيادة (كان) كما سُمِعت عن العرب:

أوَّلًا: بين المسند والمسند إليهَ:

• **بين الفعل وفاعله**، نحو (**نعْمَ**) **وفاعلها**، كقول الشَّاعر:

وَلَبسْتُ سربالَ الشَّبابَ أَزورُها وَلَنعْمَ كانَ شَبيبَةُ الْمُخْتال[٤]

يقول الأشموني (ت٩٢٩هـ): "هذا البيت ممَّا يقطع به على أنَّ (كان) الزَّائدة تدلُّ على الزَّمان الماضي، وذلك أنَّك تعلم أنَّ (نعْمَ) التي لإنشاء المدح لا تدل على زمان ولا حدث، والمقصود من هذا البيت: أن يتمدَّح بمَا كان عليه في زمان شبابه من النَّضارة والقوَّة، وليس المراد أنَّه يتمدَّح الحالة المتصنَّعة التي تكلَّفها، والتي هو عليها، كما يخطر ذلك ببعض الأذهان"[٥]. وترى الدّراسة أن الشَّاعر يتمدَّح بحالة الشَّباب التي كان عليها وما زال يتمتَّع بها، وسيبقى على ذلك في كل الأزمان، فهي دائمةٌ لن تزول، فهذا مقصوده من زيادة

=

(١) ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، (د.ت)، متن الألفيَّة (ألفيَّة ابن مالك)، (بيروت: المكتبة الشّعبية)، ص١١.

(٢) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٠.

(٣) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٤١.

(٤) البيت بلا نسبة، أراد الشَّاعر بسربال الشَّباب: الأحوال الدَّالة على القوَّة، وأنَّها شملته كما يشمل السِّربال لابسه. والسِّربال: القميص. والمختال: أراد به نفسه. ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، جـ١، ص٣٧٥-٣٧٦، والجزولي، عيسى بن عبد العزيز (ت٦٠٧هـ)، المقدّمة الجزوليَّة في النَّحو، (د.ت)، تحقيق وشرح شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، راجعه حامد أحمد نيل، وفتحي مُحَمَّد أحمدَ جمعة، (مطبعة أم القرى)، ص١٠٢. ويروى: (شبيبة الْمحتال)، ينظر: أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف (ت٧٥٤هـ)، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، مصر: مطبعة المدني)،ج٣، ص١١٨٥، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٢-٢١٣ ، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٦.

(كان)؛ يقول الشَّاعر: إنَّني جمَّلت ظاهري، وأظهرت قوَّة الشباب؛ لأزور محبوبتي، وشبابه دائم لا يزول؛ لهذا هو يتمدَّح به.

• **بين الفعل ونائب الفاعل**، كقول بعض العرب: "ولَدَتْ فاطمةَ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بني عبسٍ، **لم يوجدْ كانَ مثلُهم**"(١)، أي: (لم يوجد مثلُهم). والمراد بالكَمَلَة: الجماعة، وهو جمع (كامل)، والمراد أنَّ أُمَّهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت الجماعة المشهورين بالكَمال، الذين لم يوجد مثلُهم في الكَمال والفضل. وهؤلاء الكَملَة هم: بنو زياد بن عبد الله العبسي، فقد ولدت ربيعا الكامل، وقَيسا الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وكل واحد منهم نادرةُ أقرانه شجاعة وبسالة ورفعةَ شأن، وكل واحد أبو قبيلة. ذهب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إلى أنَّ (كان) في قول بنت الخرشب للدَّلالة على المضيِ(٢)، وذهب المبرد (ت٢٨٦هـ) وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) والأستراباذي (ت٦٨٦هـ) إلى أنَّها للتَّوكيد(٣)، ووجدها الأزهري (ت٩٠٥هـ) تأكيدا للمضيِ(٤)، ورأى البغدادي (ت١٠٩٣هـ) أنَّها لا تدل على المضيِ ؛ لأنَّها لو كانت كذلك لاقتضى أنَّه يوجد مثلُهم الآن، وهذا خلافَ المقصود(٥). وترى الدِّراسة أنَّها تَدُلُّ على الدَّوام والاستمرار، فلم يوجدْ مثلُهم ولن يوجدَ؛ هذا مراد المتكلّم

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٦، والزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، المفصَّل في علم العربيَّة، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، (عمان، الأردن: دار عمار)، ص٢٦٦، وابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص١٠٠ ، وابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦١، والأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٥ ، وأبو حيان، ارتشاف الضَّرب، ج٣، ص١١٨٥ ، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٣، والأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٦ ، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠، والخضري، محمَّد بن مصطفى (ت١٢٨٧هـ)، (د.ت)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، شرحها وعلَّق عليها تركي فرحان المصطفى، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٢٥٦.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشِّعر، ص٧٨.

(٣) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٦ ، وابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص١٠٠ ، والأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٤-١٠٣٥.

(٤) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ص٢٥١.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢١٢.

عندما زاد (كان)؛ لرفع توهُّم قد يطرأ على السَّامع، في أنَّهم الآن الكَملة أو في أنهم كانوا الكَملة.

• **بين المبتدأ والخبر**، نحو قولهم: (**زيدٌ كان قائم**)، وكقول أبي أمامة الباهلي (٨٦هـ) ﷺ: (يا نَبِيَّ الله: أَو نَبِيٌّ كانَ آدم؟)[١]، أو (يا رسول الله: أَنَبِيٌّ كانَ آدم؟)[٢]، وقد أفادت (كان) معنى الدَّوام والاستمرار في هذا الحديث؛ فكأنَّ المتكلّم يسأل: هل سيِّدنا آدم نبي منذ أن وُجد وبعد ذلك؟

ومنهَ (كان) الزَّائدة **بين (ما) التَّعجُّبيَّة و(أفعل) التَّعجُّب**، نحو قولهم: (**ما كانَ أحسن زيدًا**)![٣]، ونحو قول امرئ القيس:

أَرى أمَّ عَمْـرٍو دَمْعَهـا قَـدْ تَحَـدَّرا بُكاءً عَلى عَمْرٍو وما كانَ أَصْبَرا[٤]

يريد: وما أصبر، أي: وما أصبرها، حيث حذف المتعجَّب منه، وهو الضَّمير المنصوب الذي يقع مفعولًا به لفعل التَّعجُّب.

وزيدت (كان) في هذا البيت للدَّلالة على الزَّمن الماضي،كما ذهب ابن عصفور (ت٦٠٦هـ)[٥]، ووافقه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٦]، والأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[٧]، والأزهري (ت٩٠٥هـ)[٨]، وقال سيبويه (ت١٨٠هـ): "نقول: (ما كانَ أحسن زيدًا)، فتذْكَر (كان)

(١) ينظر: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، (د.ت)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، (بيروت: دار صادر)، ج٥، ص٢٦٥ ، وأبو حيان، ارتشاف الضَّرب،ج٣، ص١١٨٥، والمرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٤.

(٢) ابن حبَّان، محمَّد بن أحمد (ت٣٥٤هـ)، (١٤١٢هـ/١٩١١م)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليها شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسَّسة الرسالة)، (حديث رقم٦١٩٠)، ج١٤، ص٦٩.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤١١، وابن هشام، شرح قطر النَّدى، ص١٣٢.

(٤)) امرؤ القيس، حنْدج بن حجر (٥٤٠م)، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ديوان امرئ القيس، (ط٥)، ضبطه وصحَّحه مصطفى عبد الشّافي، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص٦٥.

(٥) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص٧٧-٧٨، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢١١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص١٠٠.

(٧) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٦.

(٨) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ص٢٥١.

لتدلّ أنَّه فيما مضى"[١]، ووافقه ابن السراج (ت٣١٦هـ)[٢]، والهروي (ت٤١٥هـ)[٣]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٤]، والأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[٥]. ورأى الأزهري (ت٩٠٥هـ) أنَّه كثر زيادة (كان) بين (ما) التَّعجُّبيَّة وفعل التَّعجُّب؛ لكونه سبب الدَّلالة على المضيِ[٦]، وتابعه الصبان (ت١٢٠٦هـ)[٧]، والألوسي (ت١٢٧٠هـ) بقوله: "قال بعضهم: زيدت (كان) قبل فعل التَّعجُّب؛ لتدلّ على أنَّ معنى التَّعجُّب منه كان فيما مضى، وهو عوض عمَّا منع منه فعل التَّعجُّب من التَّصرُّف"[٨].

ورأى أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) أنَّ (كان) التي تقع بين (ما) التَّعجُّبيَّة وفعل التَّعجُّب، ليست الزَّائدة بل النَّاقصة، وتكون خبر (ما)، فقال: إنَّ اسمها ضمير يعود إلى (ما) التَّعجُّبيَّة، وإنَّ الجملة المؤلَّفة من فعل التَّعجُّب وفاعله (أحسن زيدا) في محل نصب خبرها[٩]، ووافقه الزجاجي (ت٣٤٠هـ)[١٠]. وقد أحال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[١١] والأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[١٢] هذا القول إلى أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ). وتجد الدّراسة أبا سعيد السيرافي (ت٣٦٨ هـ) قد أجاز في قولهم: (ما كان أحسن زيدا) أن تكونَ (كان) زائدة؛ فيكون في (كان) ضمير الكون فتدل على الماضي، وناقصة؛ بأن تَجعل (ما) مبتدأة، وتَجعل في

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧٣.

(٢) ابن السراج، الأصول في النَّحو، ج٢، ص٢٥٨.

(٣) الهروي، كتاب الأزهيَّة في علم الحروف، ص١٨٧.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص١٥٠.

(٥) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٦.

(٦) الأزهري، التَّصريح على شرح التَّوضيح، ج١، ص٢٥١.

(٧) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩.

(٨) الألوسي، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٩) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل للبصريات، ج١، ص٢٩٤.

(١٠) الزجاجي، الجمل في النَّحو، ص١٠٣.

(١١) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص١٥٠.

(١٢) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٧.

(كان) ضميرا من (ما)، وهو اسم (كان)، وتجعل (أحسن) خبر (كان)[١]. وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): فلو أنَّ الأمر في (كان) على أنَّها ناقصة، لوجب أن تكون على (أفْعل) دون (فَعل)، ألا ترى أنَّك لا تجد فِعلًا للتَّعجُّب مبنيًّا على (فَعل)[٢]. ويراها المالقي (ت٧٠٢هـ) النَّاقصة بقوله: ويُحتمل أنَّ (كَان) في باب التَّعجُّب على أصلها من الفعليَّة، ويكون فيها ضمير اسمها، وما بعدها خبرها، "ويكون التَّعجُّب واقعا عليها؛ لخروجها في معاني أخبارها في النَّظير في استعظام أخبارها"[٣]. وقال: (ما كان أحسن زيدًا) فعل مؤخَّر في الأصل، والتَّقدير: (ما أحسن زيدًا كان ذلك)[٤].

ونقل ابن الخباز (ت٦٣٨ هـ) في (كان) بعد (ما) التَّعجُّبيَّة ثلاثة أقوال في نحو: (ما كان أشدَّ خالدًا)، قال: أقبح الأقوال أنَّها تامَّة، وأنَّ (أشد) في موضع نصب على الحال، وقُبحه من حيث أنَّ (أشد) لا يبقى له تعلُّق ب(ما). وقيل: هي ناقصة، و(أشد) في موضع خبرها، وقُبحه أقلُّ من الأوَّل، وهو قبيح أيضًا؛ لأنَّ (أشد) خبرها فلا تعلُّق له ب(ما). والقول الثَّالث أنَّها زائدة، وهو الصَّحيح[٥]. وذكر ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) أنَّ إعراب (كان) زائدة ليس عليه مأخذ، أمَّا إعرابها ناقصة، وجعل فعل التَّعجُّب خبرا عن غير (ما) التَّعجُّبيَّة، وجعل خبر (ما) غير فعل التَّعجُّب، هذه أمور خارجة عن القياس[٦].

وترى الدِّراسة أنَّ (كان) جاءت لتدُلَّ على معنى الدَّوام والاستمرار في قولهم: (ما كان أحسن زيدًا) سَواء أكانت النَّاقصة أم الزَّائدة؛ فزيدٌ محسنٌ دائما ومستمرٌّ في إحسانه، هو كان وهو الآن على ما كان. وقد يكون المعنى أنَّه كان مُحسنًا في الماضي، فكِلا المعنيين يراد،

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٣٥٩.

(٢) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، ص٥٠.

(٣) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٤١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٤١.

(٥) ينظر: المرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٤.

(٦) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت٦٨٨هـ)، (١٩٨٥م)، الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، ج١، ص٢٢.

والمقام هو الذي يحدّد المعنى المراد. أمَّا قول امرئ القيس: (وما كان أصبرا)؛ فترى الدّراسة أنَّه للتَّعبير عن دوام صبرَ أمّ عمرو واستمراره: فهو يقول: ما بال أمّ عمرو اليوم، قد كثرَ بكاؤها على عمرو، وهي الصَّبورة دوما؟ وعمرو هو: عمرو بن قميئة اليشكري، صاحب امرئ القيس في سفره إلى الرُّوم[١].

• **بين اسم (أنَّ) وخبرها**، نحو قولهم: (أنَّ من أَفْضلهم كانَ زيدًا)، على إلغاء (كان) بحسب عبارة سيبويه (ت١٨٠هـ)[٢]. والمراد (أنَّ من أفضلهم زيدا)، وحدَّث ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنَّ (كان) هنا مزيدة لضرب من التَّأكيد؛ إذ المعنى أنَّه في الحال أفضلهم، وليس المراد أنَّه كان فيما مضى، إذ لا مدح في ذلك[٣]. بينما ذهب الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) إلى أنَّها دالَّة على الزَّمن الماضي[٤]. وذهب المبرد (ت٢٨٦هـ)، والرَّماني (ت٣٨٤هـ)، وبعض المتأخَّرين[٥] إلى أنَّ (كان) هنا هي النَّاقصة، واسمها ضمير يعود على اسم (إن) المؤخَّر (زيدا)، و(من أفضلهم) في محل نصب خبر (كان) المقدَّم، والجملة المكوَّنة من (كان) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (أنَّ) المقدَّم. ويرى النُّحاة أنَّ جعل خبر (أنَّ) جملة مفصولًا بها بينها وبين اسمها، لا يصحُّ ولا يُجيزه أحد[٦]. وترى الدّراسة أنَّ (كان) دالَّة على الدَّوام والاستمرار في قولهم: (أنَّ من أَفْضلهم كانَ زيدًا)، سواء كانت (كان) النَّاقصة أم الزَّائدة؛ فزيد كان ولم يزل أفضلهم.

(١) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص٩٩.

(٤) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٦.

(٥) أبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٣.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص٩٩ ، والأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب،ج٢، ص١٠٣٦، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٣ ، وأبو حيان، ارتشاف الضَّرب، ج٣، ص١١٨٥. نظيرها عند المبرد قول الفرزدق (وجيران كانوا لنا كرام)، ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٧.

ثانيا: وتزاد (كان) بين المتلازمين:

• **الصِّفة وموصوفها**، نحو قول الفرزدق:

في غُرَف الجَنَّة العُلْيا التي وجبتْ لَهُمْ هُناكَ بسَعْيٍ كانَ مَشْكور(١)

الشَّاهد فيه قوله: (بسعي كان مشكور)، حيث زاد الفرزدق (كان) بين الموصوف (سعي) وصفته (مشكور) أي: بسعي مشكور، ورأى ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنَّ زيادة (كان) في هذا البيت للدَّلالة على الزَّمان الماضي(٢)، وترى الدِّراسة أنَّه لدَلالة الدَّوام والاستمرار، فلا مدْح إذا كان للمضي، يقول الفرزدق: إنَّهم -يقصدَ أبا بكر وعمر وعثمان ﷺ- في أعا لي الجنَّة حيث نالوا أعلى المراتب بسعيهم الطَّيب وبعملهم بطاعة الله الذي كان وما يزال مشكورا ومحمودا ومثنيًّا عليه.

ومنه قول الفرزدق يمدح فيه هشاما:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بدَار قَوْم وَجيران لَنا كانوا كرام

الشَّاهد فيه: إلغاء (كان) وزيادتها بين الموصوف (جيران) وصفته (كرام). رأَى المبرد (ت٢٨٦هـ) (كان) زائدة في هذا البيت؛ لتأكيد الكلام(٣)، بينما رآها ناقصة في سياق آخر كما ذكرنا سابقًا. وترى الدِّراسة أن (كان) هنا قد تكون النَّاقصة وقد تكون الزَّائدة، جاء بها الفرزدق؛ ليمدح صفة يتَمتَّع بها جيرانه وأحبابه وهي الكرم، وأنَّ هذه الصِّفة كانت فيهم وما تزال مستمرَّة ودائمة فيهم، فالفعل (كان) هو الذي يستطيع أن يُقدِّم هَذا المعنى وليس فعلًا آخر، وليس المراد أنَّهم كانوا كرماء فيما مضى؛ إذ لا مدح في ذلكَ. ولو كان الفرزدق

(١) الفرزدق، ديوان الفرزدق، ص١٩٠ ، روايته: (التي جُعلَت)، وينظر: الجزولي، المقدِّمة الجزوليَّة في النَّحو، ص١٠٢، وأبو حيان، ارتشاف الضَّرب، ج٣، ص١١٨٥ ، وأبوَ حيان، التَّذييل والتَّكميلَ، ج٤، ص٢١٢، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٨-٢٧٩ ، والخضري، حاشية الخضري، ج١، ص٢٥٦.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشِّعر، ص٧٧.

(٣) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٦.

يصف حالةً ماضيةً، مضت وانقضت، فتكون عندئذ (كان) التَّامَّة بمعنى وجدت هذه الجيرة، ولا تميل الدِّراسة لهذا المعنى.

• **الصِّلة وموصولها**، نحو قول الفرزدق في هجاء جرير:

قَنافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ بِما كانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا(١)

هناك من خرَّج هذا البيت على زيادة (كان) بين الموصول وصلته، فتكون (ما) بمعنى الذي، وفي (كان) ضمير عائد على (ما)، هو اسمها، و(عطيَّة): مبتدأ، والفعل: (عوَّد) خبره، وهو يتعدَّى إلى اثنين: أحدهما إيَّاهم، والثَّاني (هاء) عائدة على (ما)، حذفت، وهي مقدَّرة، والتَّقدير: بالذي كان إيَّاهم عطيَّةُ عوَّده.

والفرزدق في هذا البيت هجا رهطَ جرير، وشبَّههم بالقنافذ في مشيهم بالليل؛ للسَّرقة والفجور، وأنَّ أبا جرير هو الذي عوَّدهم ذلك، وترى الدِّراسة أنَّ الفرزدق زاد (كان)؛ ليخبرنا أنَّ هذه الصِّفة مستمرَّة في أبي جرير ودائمة، لا أنَّها كانت فيه.

وأوَّلَ البصريُّونَ قوله (بما كان) على أنَّ في (كان) ضمير الشَّأن، و(عطيَّة): مبتدأ، و(عوَّد): فعل ماض في موضع الخبر، و(إيَّاهم): مفعول ب(عوَّد)، لما تقدَّم على العامل انفصل.

• **المعطوف والمعطوف عليه**، نحو قول الفرزدق:

في لُجَّةٍ غَمَرتْ أَباكَ بُحورُها في الْجاهليَّةِ كانَ وَالإسْلامِ(١)

(١) الفرزدق، ديوان الفرزدق، ص١٨١. (هدَّاجون) جمع هدَّاج من الهدجان وهو السَّير السريع، وهو: مشية الشَّيخ (عطيَّة): أبو جرير، ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٠١ ، وابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤٠٣، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢٤١-٢٤٢، والمرادي، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣١١-٣١٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٦٧٥ ، والأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ص٢٤٧-٢٤٨، والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٢٥٦.

الشَّاهد فيه قوله: (في الجاهليَّة كان والإسلام) حيث زاد الفرزدق (كان) بين المعطوف عليه (الجاهليَّة) والمعطوف (الإسلام)، ولا عمل ل(كان) في البيت كما هو ظاهر. رأى ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنَّ زيادة (كان) في هذا البيت للدَّلالة على الزَّمان الماضي[٢]، ولم ير الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) ذلك، وإنَّما رآها دالَّة على التَّأكيد[٣]. ويرى الأشموني (ت٩٢٩هـ) في توجيه هذا الاستدلال "أنَّ المراد ثبوت الغمر في زمن الجاهليَّة وفي زمن الإسلام، وليس المراد أنَّه كان في الجاهليَّة ثم انقطع، كما هو مدلول (كان) على رأي الجمهور؛ لأنَّ المعطوف ينافي ذلك"[٤]. وعليه ترى الدِّراسة أنَّ (كان) الزَّائدة هنا جاءت للدَّلالة على الدَّوام والاستمرار.

• **حرف الجر ومجروره**، نحو قول الشَّاعر:

سَــراةُ بَــني أَبي بَكْــرٍ تَســامَوا عَلــى كــانَ الْمُسَــوَّمَةَ العــراب[٥]

=

(١) وهناك من رواه: (في حَوْمَة)، والحُلجَّة: معظم الماء، والحومة: مثله. وغمرت: معناه غطَّت. ينظر: الجزولي، المقدّمة الجزوليَّة في النَّحو، ص٢٠١ ، وأبو حيان، ارتشاف الضَّرب، ج٣، ص١١٨٥ ، وأبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، جَ٤، ص٢١٢، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢١١ ، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص٧٧.

(٣) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٤-١٠٣٥.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٥، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢١٢.

(٥) رواه الفراء (ت٢٠٧هـ): (على كان المطَهَّمة الصّلاب)، المطهّم: التَّام الخلق من الخيل وغيرها. والصَّلاب: ذوات الصَّلابة أي: الشِّدَّة. يقول المرادي (ت٧٤٩ هـ): "هكذا أنشده الفراء، ومن رواه: (على كان المسوَّمة العراب)، فهو من سوء الحفظ؛ لأنَّ هذا البيت لا يعرف إلا من طريق الفراء (ت٢٠٧هـ) ، وذكر بعضهم أنَّهما روايتانَ." المرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٦. ولم يعرف العلماء له قائلاً مع شهرته وتداوله. ويروى: (سراة بني بكر)، وسراة: صاحب المروءة، أو السيِّد أو الشَّريف. الشَّاهد فيه قوله: (كان) فهي زائدة بين الجار والمجرور. إعراب الشَّاهد: كان: زائدة. المسوَّمة: اسم مجرور بحرف الجر على. العراب: (نعت) المسوَّمة مجرور بالتَّبعيَّة. وتسامو: تسامى القوم أي تفاخروا. والمسوَّمة هي: العلامة. يقال: وسم الشَّيءَ: كواه فأثر به بعلامة. خيل عراب: أي خالصة العروبة، ينظر: ابن جني، اللُّمع في العربيَّة، ص٣٩ ، والزمخشري، المفصَّل في علم العربيَّة، ص٢٦٥ ، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربيَّة، =

الشَّاهد فيه قوله: (على كان المسوَّمة)، حيث زاد الشَّاعر (كان) بين الجار (على) والمجرور (المسوَّمة)، وأصل الكلام (على المسوَّمة العراب)، كما هو ظاهر[١].

ترى الدّراسَة أنَّ الشَّاعر أراد أن يقول: إنَّ سادات بني بكر يفتخرون بجيادهم المميَّزة والموسومة، والتيَ تَفضل على الدَّوام وعلى مرَّ الأزمان جميع أنواع الخيل الأخرى؛ فزاد (كان) للدَّلالة على ذلك، واعتبر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) زيادتها؛ للدَّلالة على الزَّمن الماضي[٢]. ورآها الصَّيمري (من نحاة القرن الرَّابع الهجري) أنَّها زائدة؛ لتوكيد معنى المضي[٣]، وذهب الهروي (ت٤١٥هـ) إلى أنَّها زائدة للتَّوكيد[٤]، ووافقه الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[٥]، ولكنَّه في سياق آخر رآها دالَّة على الزَّمن الماضي[٦]، يقول الأشموني (ت٩٢٩هـ) في شأن هذا الاضطراب عند الأستراباذي: "واعلم أنَّ المحقّق الرَّضي قد اضطربت كلمته في هذا البيت مع جزمه بزيادة (كان)، فقال مرة: أنَّها زائدة غَير دالَّة على زمان، وقال مرة أخرى: أنَّها زائدة دالَّة على الزَّمان الماضي، وهذا التَّردُّد بين دلالة الزَّائدة على الزَّمان مرَّة، وعدم دلالتها عليه مرَّة أخرى، هو مذهب جماعة من النُّحاة، نصَّ عليه ابن يعيش في شرح المفصَّل"[٧].

وذهب أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٨]، والأستراباذي (٦٨٦هـ) أنَّه لا فاعل ل(كان) الزَّائدة هنا، فهي مجرَّدة من العمل[١]، ووافقهما الدماميني (ت٨٢٧هـ) بقوله:

=

ص٨٧، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٩٧ ، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠، والألوسي، الضَّرائر، ص٢٢٠-٢٢١.

(١) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٧.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص٧٨.

(٣) الصَّيمري، التَّبصرة والتَّذكرة، ج١، ص١٩٢.

(٤) الهروي، كتاب الأزهيَّة في علم الحروف، ص١٨٧.

(٥) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٤-١٠٣٥.

(٦) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٦.

(٧) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٧، وابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٧، ص١٠٠.

(٨) ينظر: الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٧.

"زيدت (كان) غير مسندة إلى شيء بين جار ومجرور"(٢). بينما ذكر أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) أنَّ فاعلها: مصدرها، أي كان الكون، يريد: على المسوَّمة العراب كان ذلك الكون(٣). وعلَّق عليه الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) فقال: "وهو هوس، إذ لا معنى لقولك: ثَبت الثُّبوت"(٤). واعتبر المالقي (ت٧٠٢هـ) أنَّها فعل تام فاعلها مصدرها من الفعل أو في معناه من الكلام الذي هي فيه، ومحلُّها التَّأخير، والتَّقدير: (وكان ذلك)(٥).

زيادة (كان) في أوَّل الجملة وآخرها:

رأى ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنَّ (كان) الزَّائدة لا تُزاد أوَّلًا ولا آخرا"(٦)، وتابعه ابن مالك (ت٦٧٢هـ)(٧)، و"ذلك لعدم استعماله، ولأنَّ الزِّيادة على خلَاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة"(٨). وأكَّد ذلك الدَّماميني (ت٨٢٧هـ) فقال: ومنْع زيادتها صدْرا محلٌّ وفاق(٩)، ولم يؤت بشاهد على جواز تأخُّرها، فزيادتها مؤخَّرةً لم تسمع(١٠). وعلَّل الألوسي (ت١٢٧٠هـ) عدم جواز زيادة (كان) أوَّلًا ولا آخرا بقوله: "لأنَّ البداية تكون باللوازم والأصول، فالزَّائد ونحوه لا يليق له الصَّدر، ولا في الآخر؛ لأنَّه محطُّ الفائدة، فلا يليق بالزِّيادة"(١١).

=

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص١٠٣٦.

(٢) الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، ج٣، ص٢٢٤.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٦.

(٤) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٧.

(٥) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٤١.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٩٧.

(٧) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤١١.

(٨) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦١.

(٩) الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص٢٢١.

(١٠) الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص٢٢١.

(١١) الألوسي، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦.

وقال ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في سياق آخر: بجواز زيادة (كان) آخرا على رأي[١]؛ فقد أجاز بعض النَّحويين زيادة (كان) آخرا، قياسا على إلغاء (ظنَّ) آخرا[٢]، نحو قول الفراء (ت٢٠٧هـ): (زيدٌ قائمٌ كان)[٣]، وتابعه ابن الخباز (ت٦٣٨هـ)[٤].

ووجدت الدّراسة أنَّ قوما منهم الجوهري (ت٣٩٨هـ) قد أطلق الزِّيادة على (كان) في مثل قوله تعالى {**وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**}[٥] مع تصدُّرها، وعملها في الاسم والخبر[٦]. وفي قول الشَّاعر أبي جندَب الهذلي:

وَكُنْتُ إذا جاري دعا لمَضوفَة أُشَمِّرُ حَتّى يَنْصُفَ السّاقَ مِئْزَري[٧]

وقد علَّق الجوهري على البيت فقال: "إنَّما يُخبر عن حاله، وليس يُخبر ب(كنت) عمَّا مضى فعله"[٨].

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٥٥.

(٢) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦١.

(٣) ينظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠، والألوسي، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦، والمرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٤.

(٤) ابن الخباز، توجيه اللُّمع، ج١، ص١٤٢.

(٥) سورة النِّساء، آية: ٩٦.

(٦) الجوهري، اسماعيل بن حمَّاد (ت٣٩٨هـ)، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، الصّحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، راجعه واعتنى به مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، وأنس مُحَمَّد الشامي، وزكريا جابر أحمد، (القاهرة: دار الحديث)، مادَّة (كون)، ص١٠١٧، وينظر: اللَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص٢٢١.

(٧) المضوفة: الحاجة، يقال: (بي إليك مضوفة: أي حاجة)، وهي يائيَّة، فمضوفة بالواو شاذَّة. ينظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٤٥، والسكري، الحسن بن الحسين (ت٢٧٥هـ)، (د.ت)، كتاب شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود مُحَمَّد شاكر، (القاهرة: مكتبة دار العروبة، القاهرة: مطبعة المدني)، ص٣٥٨، وروايته (إذا جار).

(٨) الجوهري، الصّحاح، مادَّة (كون)، ص١٠١٧ ، وقد أشار لقول الجوهري اللَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص٢٢١ ، والأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧١-٣٧٢.

وترى الدّراسة أنَّ المقام يَدُلُّ على عدم الانقطاع، فالبيت جاء به الشَّاعر مفتخرا بنفسه، ولو كَان يعني أنَّ هذا أمره فيما مضى فقط، لكان يقدح في نفسه، فتأتي (كان) هنا بمعنى الدَّوام والاستمرار، سواء أكانت الزَّائدة أو النَّاقصة فهما من جنس واحد، والمعنى نفسه في قوله تعالى: **{وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا}**. وعليه تذهب الدّراسة إلى أنَّ (كان) الزَّائدة قد تَزاد أوَّلًا وآخرا في مقام معيَّن لدَلالة معيَّنة، فالعرب قالت: (كان زيدٌ قائم)، و(زيدٌ قائم كان) ولم تعمل (كان)، فقد تكون هنا زائدة.

زيادة (كان) بغير صيغة الماضي:

اشترط عامَّةَ النُّحاة مضيَّ (كان) الزَّائدة؛ يقول ابن هشام (ت٧٦١هـ) إنَّ من "شرط زيادتها أن تكون بلفظ الماضي[١]؛ وذلك لخفَّته؛ ولأنَّه أصل، فيتصرف فيه"[٢]؛ ولأنَّ الماضي لما كان مبنيًّا أشبه الحروف، وقد علمنا أنَّ الحروف تقع زائدة[٣]. فإن جاءت بلفظ المضارع فهو شاذ كما رأَى ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤]، أو نادر كما قال في سياق آخر[٥]، وذهب مذهبه ابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ) فرأَى أنَّ زيادتها بلفظ المضارع نادر[٦]، ووافقه الأشموني (ت٩٢٩هـ)[٧]، نحو قول أُمِّ عقيل بن أبي طالب[٨]:

(١) ابن هشام، شرح قطر النَّدى، ص١٣٢، وينظر : الموصلي، شرح ألفيَّة ابن معطي، ج٢، ص٨٦٥، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٨٠.

(٢) الألوسَي، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٢٥٦.

(٤) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦٢.

(٥) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤١١.

(٦) ابن الناظم، مُحَمَّد بن الإمام جمال الدين (ت٦٨٦هـ)، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص١٠٠.

(٧) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٧-٣٧٨.

(٨) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، زوج أبي طالب بن عبد المطَّلب، عمُّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا.

أَنْــتَ تَكُــونُ ماجِــدٌ نَبِيــلُ إذا تَهُــبُّ شَمْــأَلٌ بَلِيــلُ[١]

فالشَّاهد هنا قولها: (أنت تكونُ ماجد)، حيث زادت المضارع من (كان) بين المبتدأ والخبر؛ للدَّلالة على الدَّوام والاستمرار؛ أي: أنت كريم في الشّتاء، أي: حين يقِلُّ الطَّعام ويكثر الأكل، ولم تزل. وقد شبَّه حسانُ بن ثابت طعم التّمار بَخمرٍ قد مزجت بعسل وماء؛ وللدَّلالة على استمراريَّة هذا الطَّعم زاد (يكون) في قوله:

كَأَنَّــهُ سَــبِيئَةٌ مِــنْ بَيْــتِ رَأْسٍ يَكُــونُ مزاجُهــا عَسَــلٌ ومــاءُ[٢]

الشَّاهد في هذا البيت أنَّ أبا البقاء (ت٦١٦هـ) جوَّز زيادة (يكون) بلفظ المضارع، وقال: إنَّها ههنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المبتدأ، و(عسل) خبرها[٣]؛ "وكذلك قال ابن السَّيد (ت٥٢١هـ) في (أبيات المعاني)[٤]: (تكون) زائدة لا اسم لها ولا خبر، فيكون قوله: (مزاجها عسل) جملة من مبتدأ وخبر، وقد عطف (ماء) على الخبر فرفع"[٥].

(١) ماجد: كريم. نبيل: فاضل شريف. بليل: بمعنى مبلولة أو رطبة نديَّة. وشمأل: ريح تهبُّ من ناحية القطب. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤١١ ، وابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦٢ ، والمرادي شرح التَّسهيل، ص٣٠٥، وابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، (بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي)، ص٢٥٢، ٢٥٦-٢٥٧، والأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ج١، ص٢٥١، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٨٠، والألوسي، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦.

(٢) حسان بن ثابت (ت٤٠هـ)، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ديوان حسان بن ثابت، (ط٢)، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له عبدأ. مهنا، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة)، ص١٨، روايته:

(كَأنَّ) سبيئةً من بيْتِ رأْسٍ يكونُ مزاجها عسلٌ وماءُ

()(على) أنْيابِها أَو طَعْمِ غَضٍّ من التُّفّاحِ هصَّرُه الجْناءُ

(قال) حسَّانَ بن ثابت البيتَ قبَل تحريم الخمر. سبيئة: الخمر المعتَّقة، وبيت رأس: بلدة في الأردن عرفت بخمرها، وقيل: عني برأس: رئيس الخمَّارين، وخصَّه بالذِّكر؛ لأنَّ خمره أعتق من خمر غيره. المزاج: الممازجة والخلط. هصره: أماله. الجناء: الثمر، ينظر: الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٨-١٠٣٩.

(٣) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٨.

(٤) (أبيات المعاني): من كُتب ابن السَّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) المفقودة.

(٥) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٢٤.

بينما يقول البغدادي (ت١٠٩٣هـ): وأمَّا قول ابن السيد: إنَّ (كان) زائدة، فخطأ؛ لأنَّها لا تُزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة لدعوى ذلك هنا[١]. وأجاز الفراء (ت٢٠٧هـ) زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التَّعجُّب، نحو: (ما يكون أطولَ هذا الغلام)[٢]. يقول أبو حيان (ت٧٤٥ هـ): "ولفظه يُشعر بأنَّه مسموع؛ لأنَّه قال: وقد يُقال في المستعمل: (ما يكون أطولَ هذا الغلام)"[٣].

ولم يرتَضِ من العلماء القولَ بزيادتها، لا على سبيل النُّدرة أو الضَّرورة، وخرَّجوا هذين البيتين فقالوا: فأمَّا بيت أُمِّ عقيل فيخرَّج على أنَّ (تكون) ناقصة وليست زائدة، واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، وخبرها محذوف، و(ماجد) خبر (أنت)، والجملة لا محلَّ لها معترضة بين المبتدأ وخبره. والتَّقدير: أنت ماجد نبيل تكونه: أي تكون أنت إياه[٤]. وكذلك بيت حسَّان يُخرَّج على أنَّ (يكون) ناقصة رافعة لضمير شأن محذوف، وجملة (مزاجها عسل) مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها. وهناك من رواه (تكون مزاجها عسل وماء)، وعليه فاسم (تكون) ضمير مستتر يعود إلى (سبيئة)، والجملة بعدها خبرها. ورواية سيبويه بنصب (مزاجها) على أنَّه خبر مقدَّم، ورفع (عسل) على أنَّه اسم مؤخَّر[٥]. ورأى الألوسي (ت١٢٧٠هـ) أنَّ الأَولى القول: بزيادة (تكون) للضَّرورة الشِّعريَّة من هذا الوجه المتكلّف[٦].

وترى الدِّراسة أنَّ (تكون/ يكون) في البيتين السَّابقَين جاءتا للدَّلالة على استمراريَّة الحال والدوام عَليه، سواء أكانتا زائدتين أم ناقصتين، فهناك فرق بين قول الشَّاعر: (أنت

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٢٥.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦٢، والمرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٥.

(٣) أبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢١٧.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٢٥٦-٢٥٧ ، الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٨، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٢٦.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٨ ، وينظر تخريجات هذا البيت: الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص٢٠٨، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٢٥-٢٢٧.

(٦) الألوسي، الضَّرائر، ص٢٢٢.

ماجدٌ نبيل) وقوله: (أَنْت **تَكونُ** ماجِدٌ نَبيل)، وبين قول الشَّاعر: (**يكونُ** مزاجُها عَسَلٌ) وقوله: (مزاجُها عسلٌ).

هلَ زيادة (كان) قياسيَّة؟

أكثر من قرأَت له الدّراسة في كتب النَّحو أنَّ (كان) الزَّائدة لا تنقاس إلا بين (ما) وفعل التَّعجُّب، وشاذَّة بينَ حرف الجر والاسم المجرور، وسماعيَّة فيما عدا ذلك. فمن شروط زيادة (كان) أن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورا، كما ذهب ابن هشام (ت٧٦١هـ)[١].

وزعم ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أن زيادة (كان) لا تنقاس، وإنَّما سبيلها الشّعر[٢]، وقال الأشموني (ت٩٢٩هـ): "فأكثر من قَرأتُ له على أنَّها لا تنقاس إلا بين (ماَ) وفعل التَّعجُّب"[٣]؛ لكثرة وجودها فيه زائدة[٤]، وهو ما وجدته الدّراسة بعد القراءة في كتب التُّراث.

واعتبر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) زيادة (كان) بين الجار والمجرور ضرورة من ضرورات الشّعر[٥]، وشدَّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٦]؛ لشدَّة الاتّصال بينهما فكأنَّهما كلمة واحدة[٧]؛ "فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة

(١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، (صيدا، بيروت، لبنان: منشورات المكتبة العصريَّة)،ج١، ص٢٠٠-٢٥٧ ، وابن هشام، شرح قطر النّدى، ص١٣٢.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص٧٨.

(٣) الأشموني، شرح الأشمونيَ على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٢.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤١١ ، وأبو حيان، ارتشاف الضَّرب، ص١١٨٤-١١٨٥، والأزهري، التَّصريح على شرح التَّوضيح، ج١، ص٢٥١، والأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٠.

(٥) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص٧٧-٧٨.

(٦) ابن مالك، شرح الكافيَة الشَّافية، ج١، ص٤١٢-٤١٣ ، وابن مالك، شرح التَّسهيل، ج١، ص٣٦١.

(٧) الألوسي، حاشية شرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦.

الواحدة، وذلك من القَبح بحيث لا يقدم عليه متكلّم"[١]. ورأَى ذلك المالقي (ت٧٠٢هـ)[٢]، والدَّماميني (ت٨٢٧هـ)[٣]، والأزهري (ت٩٠٥)[٤]، والأشموني (ت٩٣٩هـ)[٥]، والخضري (ت١٢٨٧هـ)[٦].

وأجاز الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) وقوعها بين حرف الجر والمجرور، يقول: جاز وقوع (كان) موقعا لا يقع فيه غيرها، حتَّى الظَّرف، تبييناً لإلحاقها بالظُّروف التي يتَّسع فيها، فتقع زائدة بين الجار والمجرور[٧]. ورأى أبو حيان (ت٧٤٥هـ) أنَّه كان ينبغي أن لا يقال: (بين جار ومجرور) بل أن يقال: بين (على ومجرورها)؛ لأنَّه لا تُحفظ زيادتها بين جار ومجرور في غير هذا البيت، "وزيادتها بينهما شاذَّة، لا يقاس عليها"[٨]. وأكَّد المرادي (ت٧٤٩هـ) ذلك بقوله : "وزيادتها بين الجار والمجرور لم تَسمع من غير (على)، ولا يقاس عليه"[٩]. ونَدَر زيادتها بين الجار والمجرور عند ابن هشام (ت٧٦١هـ) في كتابه "تخليص الشَّواهد"[١٠]، وذهب السيوطي (ت٩١١هـ) إلى **أنَّ زيادة (كان) سماعيَّة** بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين النَّعت والمنعوت، وبين المتعاطفين، وبين أنَّ واسمها؛ لاحتمال التَّأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلَّة بحيث لا يقاس عليه[١١]، واعتبرها الألوسي (ت١٢٧٠هـ) شاذَّة وضرورة[١٢].

(١) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج٣، ص٣٥٩.

(٢) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٤٠.

(٣) الدّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، ج٣، ص٢٢٥.

(٤) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ج١، ص٢٥١-٢٥٢.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٦.

(٦) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ص٢٥٦.

(٧) الأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٠٣٦.

(٨) أبو حيان، التَّذييل والتَّكميل، ج٤، ص٢٢٢.

(٩) المرادي، شرح التَّسهيل، ص٣٠٦.

(١٠) ابن هشام، تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، ص٢٥١-٢٥٢.

(١١) السيوطي، هَمْع الهوامع، ج١، ص٣٨٢.

(١٢) الألوسي، حاشية شَرح القطر في علم النَّحو، ص٢٦٦.

وتسأل الدّراسة: ما المانع من توسعة القياس على أساس ما سُمع من العرب، بل وعلى ما لم يسمع منهَم؟ فالأشموني (ت٩٢٩هـ) يعلّق على من رأى أنَّ (كان) تنقاس فقط بين (ما) وفعل التَّعجُّب بقوله: "ولو جعلوه عامًّا بالمسند والمسند إليه، لكان وجها"[(١)]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أطلق قوله (تزاد كان بين الشَّيئين المتلازمين) وأعطى أمثلة، ولم يقيّد قوله بأنَّ الزِّيادة: (تحتاج إلى سماع). فالأحرى قياس جواز زيادة (كان) بين الشَّيئين المتلازمين، سُمعت هذه الزيادة أم لم تسمع بشرط أن تزاد في مقام معيَّن لمعنى مقصود، فلا تزاد في كلِ وقت؛ فقد وجدناها تزاد في سعة الكلام في قول العرب: (لم يوجد كان مثلُهم). ووجدنا زيادة (كان) كثيرة في نفسها، وقد تزاد بالنّسبة إلى عدم زيادتها، نحو قولهم: يجوز في (كان) من نحو: { إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ }[(٢)] نقصانها وتمامها وزيادتها، وكذلك في قوله تعالى: { فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ }[(٣)] تحتمل الأوجه الثَّلاثة[(٤)].

وعليه ترى الدّراسة أنَّنا نستطيع أن نزيد (كان) في المواضع التي سمعت عن العرب؛ للدَّلالة على الدَّوام وَالاستمرار، كزيادتها بين الصِّفة والموصوف في قولنا: (مررت برجلٍ **كان** كريم)، وبين الصِّلة والموصول نحو: (جاء الذيَ **كان** أَكْرمته)، وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: (الصَّدِيق مخلص **كان** وكريم)، وبين حرف الجر ومجروره، نحو: (الكتاب على كان الطَّاولة)، وبين المبتدأ والخبر، نحو: (الجو كان جميلٌ)، وبين الفعل وفاعله، نحو: (قام كان زيدٌ)، وبين اسم أنَّ وخبرها، نحو (أنَّ الأكل كان لذيذٌ)، وبين نعْم وفاعلها، نحو: (نعم الرفيق كان زيد).

(١) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ج١، ص٣٧٢.

(٢) سورة ق، آية: ٣٧.

(٣) سورة النَّمل، آية: ٥١.

(٤) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ج١، ص٢٧٩، وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، ج١، ص٤٠٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص ٦١٧-٦١٩.

وترى الدّراسة أنَّنا نستطيع زيادة (كان)؛ للدَّلالة على معنى الدَّوام والاستمرار، كزيادتها بين المضاف وَالمضاف إليه في مثل قولنا: (هذا كتاب **كان** زيد)، وبين صاحب الحال والحال، نحو: (جاء زيدٌ كان ضاحكًا)، وبين فعل الشَّرط وجوابه، نحو: (من يدرس **كان** ينجح)، وبين بئس وفاعلها، نحو: (بئس الكذوب كان أنت)، وباقي المتلازمات في النَّحو العربي.

عبارة (الزّيادة) بين علماء النَّحو وعلماء التَّفسير والبيان:

لأنَّ (كان) الزَّائدة دخلت لمعان في الجملة والكلام؛ ولأنَّ عبارة (الزّيادة) ملبسةٌ في دلالتها، تدعو الدّراسة إلى استبدال مصطلح (كان) الزَّائدة بمصطلحٍ آخر يكون أسلم وأبلغ وأدق، وأظهر وأقطع للَّبس وأولى بالتَّحقيق، يقول المبرد (ت٢٨٦هـ): "وأمَّا قولهم: إنَّها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنَّما حدثت لذلك المعنى وليست زائدة"[١]. ورأى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) "أنَّ حقيقة الزّيادة في الكلمة أنْ تعرى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها"[٢]، "ومتى ادَّعينا لها شيئا من المعنى، فإنَّا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة"[٣]. "ووصف الكلمة"بالزّيادة، يفيد أنْ لا يراد بها معنى، وأن تُجعل كأن لم يكن لها دلالة قطُّ"[٤]. ونفى الأربلي (ت٦٣١هـ) زيادة الكلمة إذا أفادت معنى، فقال: "يجب أن يعلم أنَّه متى أفاد دخول الكلمة شيئًا فأنَّها لا تُدعى زائدة"[٥]، "فلا نقول للكلمة زائدة إلا حيث لم تؤثّر لا لفظًا ولا معنى"[٦]. إضافة إلى أنَّ

(١) المبرد، المقتضب، ج١، ص١٨٣.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، (١٤١٢هـ/١٩٩١ م)، أسرار البلاغة، قرأه وعلَّق عليه محمود محمَّد شاكر، (جدة: دار المدني)، ص٤١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٤١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٤١٨.

(٥) الأربلي، علاء الدين بن علي (ت٦٣١هـ)، (١٢٩٤هـ)، كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، (مطبعة وادي النّيل المصريَّة)، ص١٣٦.

(٦) الأربلي، كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص١٣٦.

الكلمة لو كانت زائدة، لكان ذلك قَدْحا في كلام الله -عزَّ وجل- كما يرى ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)؛ "وذاك أنَّ الله قد نَطَق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها، والمعنى يتمُّ بدونها، وحينئذ لا يكون كلامه مُعْجزًا"(١). لهذا دعا الزركشي (ت٧٩٤هـ) إلى اجتناب عبارة (الزيادة) في كتاب الله الكريم(٢)، وقال: والأكثرون ينكرون إطلاق عبارة (الزِّيادة) في كتاب الله، ويسمُّونه التَّأكيد، ومنهم من يسمّيه الصِّلة(٣).

ومنهم من يسمّيه المُقْحم(٤)، ووَافقه السيوطي (ت٩١١هـ) بقوله: وعلى المفسّر "أن يَجْتنب إطلاقَ لفظ الزّائد في كتاب الله، فإنَّ الزَّائد قد يفْهم منه أنَّه لا معنى له، وكتَاب الله منزَّه عن ذلك، ولهذا فرَّ بعضهم إلى التَّعبير بدلَه بالتَّأكيد(٥)، والصِّلة، والمُقْحم"(٦). ومنهم من سمَّى الزِّيادة: (لَغْوا)(٧)، أو (حشْوا)(١)، أو (المهمل)(٢)، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): الصِّلة والحشْو من عبارات الكوفيين، والزِّيادة والإلغاء من عبارات البصريين"(٣).

(١) ابن الأثير، علي بن مُحَمَّد (ت٦٣٠ هـ)، (د.ت)، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، قدَّمه وعلَّق عليه أحمد الحوفي، وبدوي طبانه، (الفجالة، القاهرة: دار نهضة مصر)، ج٣، ص١٤.

(٢) الزَّركشي، مُحَمَّد بن عبد الله (ت٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، (د.ت)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: مكتبة دار التراث)، ج٣، ص٧٢.

(٣) الفراهيدي، كتاب الجمل في النَّحو، ص٣٠٢، وسُمِّيت حروفَ الزِّيادة بحروف الصِّلة؛ "لأنَّه يتوصَّل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها." وينظر: ابن الحاجبَ، الإيضاح في شرح المفصَّل، ج٢، ص٢٢٧، والأستراباذي، شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٣٧٢، والسيوطي، عبد الرحمن بن كمال (ت٩١١هـ)، (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م)، الأشباه والنظائر في النَّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، (بيروت: مؤسَّسة الرسالة)، ج٢، ص١٥٩.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٧٠، وينظر: الفراهيدي، كتاب الجمل في النَّحو، ص٢٨٨، ٣٠٧، والهروي، كتاب الأزهيَّة في علْم الحروف، ص٢٣٤.

(٥) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٧٠ ، والسيوطي، الأشباه والنّظائر، ج٢، ص١٥٩.

(٦) السيوطي، عبد الرحمن بن كمال (ت٩١١ هـ)، (د.ت)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدّراسات القرآنيَّة، (السُّعوديَّة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف)، ج٤، ص١٢٣٣.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢١ ، واللغو عنده ليس لغو المعنى، وأنَّما هو لغو الإعراب والصَّنعة الإعرابيَّة. وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص٩٨، والسيوطي، الأشباه والنَّظائر، ج٢، ص١٥٩.

وتجد الدّراسة أنَّ لفظة (الزّيادة، والصّلة والمُقحم واللغو والحَشْو والمُهمَل) لا تناسب القرآن الكريم؛ بل هي ملبسة عند سماعها، فيظُنُّ بعضهم وجود شيء في القرآن يمكن الاستغناء عنه، ولا معنى له، أو لمجرَّد الصّلة، و"الواضع الحكيم لا يضع الشَّيء إلا لفائدة"(٤).

وسمَّى الألوسي (ت١٢٧٠هـ) اللفظ المزيد في بعض المواضع ب(سيف خطيب)؛ حيث قال في (كان) في قوله تعالى:{وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ }(٥): سيف خطيب(٦)، والتَّقدير: (ما يصنع فرعون).

ولربَّما يكون هدف الألوسي (ت١٢٧٠هـ) استخدام مصطلحٍ يليق بالقرآن الكريم، أو ربَّما نظر إلى سياق (كان) الزَّائدة ومقامها فقال: أنَّها (سيف الخطيب) أي:كلمة الخطيب المخصوصة، فالكلمة عند وقوعها في المقام المعيَّن (في مكانها المخصوص) كالسَّيف؛ خارقة إلى المفاصل والمخاخ، أي: إلى الأماكن العميقة التي لا يصل إليها ويفصلها إلا السَّيف. وكل ذلك مجاز لما في (كان) الزَّائدة من قوة في المعنى عندما تقع في مواضعها المخصوصة.

وتدعو الدّراسة إلى تسمية (كان) الزَّائدة ب(كان) البراغماتيَّة، والمقصود ب(كان) البراغماتيَّة: هو الفعل الذي يؤتى به في مقام معيَّن؛ لتقديم معنى مخصوص لم يكن ليتحصَّل دونه، خاصَّة أنَّ الفعل (كان) له أصول في العربيَّة معتدٌّ بها؛ كان أبو علي الفارسي

=

(١) الفراهيدي، كتاب الجمل في النَّحو، ص٢٨٨، ٣٠٧.

(٢ ((الرازي، محمَّد بن عمر(ت٦٠٦هـ)، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، تفسير الفخر الرازي، (دار الفكر للطّباعة والنّشر والتوزيع)، ج٩، ص٦٤، وينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٧٣، لعلَّه أسماها بالمهمل؛ لأنَّها لا تعمل شيئا، أي: ليس لها وظيفة إعرابيَّة.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج٨، ص١٢٨، والسيوطي، الأشباه والنَّظائر، ج٢، ص١٥٨.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٧٤.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٣٧.

(٦) الألوسي، محمود شكري (ت١٢٧٠هـ)، (د.ت)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، إدارة الطّباعة المنيريَّة، (بيروت، لبنان: دار إحياء التُّراث العربي)، ج٩، ص٣٩.

(ت٣٧٧هـ) يقول في اللفظة إذا كانت تَزول عن أصلها من وجه، ولا تزول من آخر: "معتَدٌّ بها من وِجْه، غير مُعْتَدٌّ بها من وَجْه". كما قال في اللام من قولهم: (لا أبا لزَيْد)، جعلها من حيث منعت أن يتعرَّف (الأَب) بزيد، مُعْتَدًّا بها، ومن حيث عارضها لام الفعل من (الأَب) التي لا تعود إلا في الإضافة نحو: (أَبو زيد) و(أبا زيد)، غير مُعْتَدّ بها، وفي حكم المقحمة الزَّائدة"[(١)]. ويضيف الجرجاني (ت٤٧١هـ) قائلا: "وكذلك توصفُ (لا) في قول العرب (مررت برجل لا طويل ولا قصير) بأنَّها مزيدة على هذا الحد، فيقال: هي مزيدة غير مُعْتَدّ بها من حيث الإعراب، ومعتَدٌّ بها من حيث أوجبت نفي الطُّول والقصر عن الرَّجل، ولولاها لكانا ثابتين له"[(٢)]. فكأنَّ أبا عليٍ الفارسي والجرجاني نَظَرا لِلَّفظة نَظرة براغماتيَّة، عندما تكون غير مُعْتَدّ بها وفي حكْم الزَّائدة.

الخاتمة

وهكذا حاولَت الدِّراسة الفَصل فيما جرى بين علماء العربيَّة من تباين في (كان) الزَّائدة، وتوضيح ما استشكَل في كلامهم وما غَمض؛ وحاولَت الوصول إلى قَول راجح فيها من منظور مقامي براغماتي؛ فخرجت بأهم النَّتائج التَّالية:

- يرى أكثر علماء العربيَّة أنَّ معنى زيادة (كان) عدم اختلال المعنى بسقوطها، والمقصود هنا المعنى الأصلي للجملة قبل دخول (كان) فيها؛ لأنَّه بدخولها ينضاف معنى جديد. وهناك من رأى أنَّ معناها عدم اختلال الكلام من حيث الإعراب والإسناد، عند زيادتها أو عند سقوطها. وترى الدِّراسة أنَّه يظل بعد ذلك بيان الفروق الدَّقيقة بين معنى الكلام بزيادة (كان) ومعناه دونها.
- المشهور أنَّ (كان) الزَّائدة تدل على الزَّمان الماضي، وقد تقع دالَّة على التَّوكيد، وقد تقع دالَّة على توكيد المضي، وتراها الدِّراسة أيضا دالَّة على الدَّوام والاستمرار، والمقام هو

(١) ينظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص٤١٩.

(٢) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص٤١٩.

الذي يحدّد هذه المعاني. وهذا الكلام ليس مخالفًا لكلام النَّحويين؛ لإطباقهم على أنَّ الزَّائد يؤكّد المعنَى المقصود، كما قال ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ).

• اختلف علماء العربيَّة في عمل (كان) الزَّائدة؛ فذهب الجمهور والفارسي (ت٣٧٧هـ) إلى أنَّها لا تعمل شيئا، لا في اسم وخبر ولا في فاعل، وذهب قوم منهم كأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) والصيمري (من نحاة القرن الرَّابع الهجري) إلى أنَّها تعمل في فاعلٍ يكون مصدرها؛ لعدم خلوِ الفعل عن فاعل، ورآها المبرد (ت٢٨٦هـ) تعمل في اسم وخبر، ك(كان) النَّاقصة، وكان ابن برّي (ت٥٨٢هـ) يعبّر عن (كان) النَّاقصة بالزَّائدة أيضا. وترى الدّراسة أنَّ (كان) الزَّائدة تعمل، كما تعمل (كَان) النَّاقصة و(كان) التَّامة؛ لأنَّها جميعا ترجَع إلى أصل واحد. وفي حال زيادتها غير مسندة لشيء يتمُّ إلغاء عملها، وقد ألغت العرب (كان) في كلامها، فكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب. وإذا عملت (كان) الزَّائدة فإنَّها قد تعمل في اسم وخبر، ف(كان) الزَّائدة قسيمة (كان) النَّاقصة، لا قسم منها. وقد تعمل (كان) في فاعل مستتر؛ لأنَّ أصل (كان) أن ترفع فاعلًا واحدًا نحو (كان الأمر)، أي حدث، فيكون مصدرها (الكون) فاعلًا لها.

• مواضع زيادة (كان) كما سمعت عن العرب: متوسّطة بين مسند ومسند إليه، أو بين المتلازمين، أو بين ما يحتاج بعضه إلى بعض، نحو: الفعلَ والفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم إن وخبرها، و(ما) وفعل التَّعجُّب، والصِّفة وموصوفها، والصِّلة وموصولها، والمعطوف والمعطوف عليه. ورأى أغلب النَّحاة وقوع (كَان) الزَّائدة بين حرف الجر والمجرور شاذًّا، واعتبره ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) والألوسي (ت١٢٧٠هـ) ضرورة من ضرورات الشّعر، وعدَّه ابن هشام (ت٧٦٢هـ) نادرا في كتابه تخليص الشَّواهد، ، بينما أجازه الأستراباذيَ (ت٦٨٦هـ).

• أجاز بعض النَّحويين زيادة (كان) آخرا، قياسا على إلغاء (ظنَّ) آخرا، كالقول: (زيدٌ قائم كان)، واتَّفق أغلبهم على منع زيادتها صدْرا. وقد أطلق قوم منهم الجوهري (ت٣٩٨هـ) الزِّيادة على (كان) في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ مع تصدُّرها، وعملها في الاسم والخبر. وعليه تذهب الدّراسة إلى أنَّها قد تُزاد أوَّلًا وآخرا في مقام معيَّن

لدلالة معيَّنة، فالعرب قالت: (كان زيدٌ قائم)، و(زيدٌ قائم كان)، ولم تعمل (كان)، فقد تكون هنا زائدة.

• أنَّ من شرط زيادة (كان) عند نحاة العرب أن تكون بلفظ الماضي، وأنَّ زيادتها بلفظ المضارع شاذٌّ أو نادر. وجوَّز الفراء (ت٢٠٧هـ)، وابن السَّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، وأبو البقاء (ت٦١٦هـ) زيادةَ (كان) بلفظ المضارع. وترى الدّراسة أنَّ زيادة (يكون) أسلوبٌ استخدمه العرب، فما المانع من استخدامه في مقام معيَّن لإيَصال معنى مخصوص وهو الدَّلالة على الحال واستمرار هذه الحال ودوامها؟

• أكثر من قرأَت له الدّراسة أنَّ (كان) الزَّائدة لا تنقاس إلا بين (ما) وفعل التَّعجُّب، وشاذَّة بين حرف الجر والاسمَ المجرور، وسماعيَّة فيما عدا ذلك. وترى الدّراسة بقياس جواز زيادة (كان) في الجملة، سُمعت هذه الزِّيادة أم لم تسمع بشرط أن تزاد فيَ مقام معيَّن لمعنى مقصود، فلا تزاد في كلِ وقت؛ فقد وجدناها تزاد في سعة الكلام في قول العرب: (لم يوجد كان مثلُهم). ووجدنا زيادة (كان) كثيرة في نفسها، في الشّعر وفي القرآن الكريم، وقد تزاد بالنّسبة إلى عدم زيادتها. وقد علَّق الأشموني (ت٩٢٩هـ) عَلى من رأى أنَّ (كان) تنقاس فقَط بين (ما) وفعل التَّعجُّب بقوله: "ولو جعلوه عامًّا بالمسند والمسند إليه، لكان وجها"، وأطلق ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) قوله: "تزاد (كان) بين الشَّيئين المتلازمين"، وأعطى أمثلة، ولم يقيّد قوله: بأنَّ الزِّيادة (تحتاج إلى سماع).

• تدعو الدّراسة إلى استبدال مصطلح (كان) الزَّائدة بمصطلحٍ آخر يكونُ أسلم وأبلغَ وأدقَ، وأظهر وأقَطع للَبس وأولى بالتَّحقيق، ويكون في القرآن الكريم أنسب وأليق، فدعت الدّراسة إلى تسمية (كان) الزَّائدة ب(كان) البراغماتيَّة. والمقصود ب (كان) البراغماتيَّة: هي التَي يؤتى بها في مقام معيَّن؛ لتقديم معنى مخصوص لم يكن ليتحصَّل دونَها، خاصَّة أنَّ الفعل (كان) له أصول في العربيَّة معتدٌّ بها.

دعوة: تدعو الدّراسة إلى البحث عن (كان) الزَّائدة في شعر العرب ونثرهم، وفي الحديث النَّبوي فلعلَّنا نجَد من زادها بين المتلازمات التي لم يذكرها نحاة العرب.

مصادر الدّراسة:

١. ابن أبي الرَبيع، عبيد الله بن أحمد، (١٩٨٥م)، **الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة**، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي.

٢. ابن الأثير، علي بن مُحَمَّد، (د. ت)، **المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر**، قدَّمه وعلَّق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانه، القاهرة، الفجالة، دار نهضة مصر.

٣. ابن جني، عثمان بن جني، (د. ت)، **اللمع في العربيَّة**، تحقيق: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثَّقافيَّة.

٤. ابن الحاجب، عثمان بن عمرو، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، **الإيضاح في شرح المفصَّل**، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدّينيَّة، الجمهوريَّة العراقيَّة، إحياء التُّراث الإسلامي.

٥. ابن حبَّان، مُحَمَّد بن أحمد، (١٤١٢هـ/١٩١١م)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليها: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسَّسة الرسالة.

٦. ابَن الخباز، أحمد بن الحسين، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، **توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جني**، دراسة وتحقيق فايز زكي مُحَمَّد ذياب، القاهرة، مصر، دار السلام.

٧. ابن السراج، مُحَمَّد بن سهل، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، **الأصول في النّحو**، (ط٣)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، **شرح جمل الزَّجاجي**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، وإشراق إيميل بديع يعقوب، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٩. ابن عصفور، علي بن المؤمن، (١٩٨٠م)، **ضرائر الشّعر**، تحقيق السيَّد إبراهيم مُحَمَّد، دار الأندلس.

١٠. ابن عصفور، علي بن المؤمن، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)، **المقرب**، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري.

١١. ابن فارس، أحمد بن زكريا، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، **الصّاحبي في فقه اللُّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

١٢. ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، **شرح التّسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر.

١٣. ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، **شرح الكافية الشَّافية**، حقَّقه وقدَّم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتُّراث.

١٤. ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، (د.ت)، **متن الألفيَّة (ألفيَّة ابن مالك)**، بيروت، المكتبة الشَّعبيَّة.

١٥. ابن الناظم، مُحَمَّد بن الإمام جمال الدين، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، **شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

١٦. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق مُحَمَّد محي الد ين عبد الحميد، بيروت، لبنان، صيدا، منشورات المكتبة العصريَّة.

١٧. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، **تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي.

١٨. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، **شرح جُمَل الزجاجي**، دراسة وتحقيق: علي محسن عيسى مال الله، بيروت.

١٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، طبعة جديدة مصحَّحة ومنقَّحة اعتنى بها مُحَمَّد أبو فضل عاشور، بيروت، لبنان، دار إحياء التُّراث العربي.

٢٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، **شرح قطر النّدى وبل الصدى**، (ط٤)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

٢١. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (١٣٦٨هـ/١٩٦٤م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله.

٢٢. ابن يعيش، علي بن يعيش، (د. ت)، **شرح المفصل**، صححه وعلّق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطّية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، مصر، إدارة الطّباعة المنيرية.

٢٣. أبو إسحاق الزَّجاج، إبراهيم بن السري، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب.

٢٤. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، **أسرار العربيَّة**، دراسة وتحقيق مُحَمَّد حسين شمس الدين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٢٥. أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، مصر، مطبعة المدني.

٢٦. أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل**، حقَّقه: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم.

٢٧. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، **المسائل البصريَّات**، تحقيق ودراسة: مُحَمَّد الشَّاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، القاهرة، مطبعة المدني.

٢٨. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، **المسائل المشكلة**، قرأه وعلَّ ق عليه يحيى مراد، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٢٩. أحمد بن حنبل (د.ت)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، دار صادر.

٣٠. الأربلي، علاء الدين بن علي، (١٢٩٤هـ)، **كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، مطبعة وادي النّيل المصريَّة.

٣١. الأزهري، خالد بن عبد الله، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، **شرح التّصريح على التَّوضيح**، أو **التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو**، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٣٢. الأستراباذي، مُحَمَّد بن الحسن، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق يحيى بشير مصري، المملكة العربيَّة السَّعوديَّة، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلاميَّة.

٣٣. الأشموني، علي بن مُحَمَّد، (١٣٥٨هـ/١٩٣٩م)، **شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك**، (ط٢)، حقَّقه وشرح شواهده مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٣٤. الألوسي، محمود شكري، (٢٠١١م)، **حاشية شرح القطر في علم النَّحو**، (ط٢)، مراجعة وتدقيق فؤاد ناصر، تركيا، مديات، مكتبة نور الصَّباح.

٣٥. الألوسي، محمود شكري، (د.ت)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، إدارة الطّباعة المنيريَّة، بيروت، لبنان، دار إحياء التُّراث العربي.

٣٦. الألوسي، محمود شكري، (د.ت)، **الضرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر**، شرحه مُحَمَّد بهجة الأثري البغدادي، بغداد، المكتبة العربيَّة، مصر، المكتبة السَّلفيَّة.

٣٧. امرؤ القيس، حنْدَج بن حجر (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، **ديوان امرئ القيس**، (ط٥)، ضبطه وصحَّحه مصطفى عبد الشَّافي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

٣٨. البطَلْيوسي، عبد الله بن مُحَمَّد، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، **الحلَل في شرح أبيات الجمل**، قرأه وعلَّق عليه يحيى مراد، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٣٩. البغدادي، عبد القادر عمر، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (ط٤)، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٤٠. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (١٤١٢هـ/١٩٩١م)، **أسرار البلاغة**، قرأه وعلّق عليه محمود مُحَمَّد شاكر، جدة، دار المدني.

٤١. الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، (د.ت) **المقدّمة الجزولية في النّحو**، تحقيق وشرح شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، راجعه حامد أحمد نيل، وفتحي مُحَمَّد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.

٤٢. الجوهري، اسماعيل بن حماد، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، **الصحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة**، راجعه واعتنى به مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، وأنس مُحَمَّد الشامي، وزكريا جابر أحمد، القاهرة، دار الحديث.

٤٣. حسان بن ثابت، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، **ديوان حسان بن ثابت**، (ط٢)، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له عبدأ. مهنا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٤٤. الخارجي، مُحَمَّد بن بشير، (١٩٨٥م)، **ديوان مُحَمَّد بن بشير الخارجيِ**، جمعه مُحَمَّد خير البقاعي، دمشق، دار قتيبة.

٤٥. الخضري، مُحَمَّد بن مصطفى، (د.ت)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، شرحها وعلَّق عليها تركي فرحان المصطفى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٤٦. الدَّماميني، مُحَمَّد بن أبي بكر، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد**، تحقيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى.

٤٧. الرازي، مُحَمَّد بن عمر، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، **تفسير الفخر الرازي**، دار الفكر للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع.

٤٨. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، **الجمل في النّحو**، المحقّق علي توفيق الحمد، مؤسَّسة الرسالة، دار الأمل.

٤٩. الزَّركشي، مُحَمَّد بن عبد الله، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التُّراث.

٥٠. الزمخشري، محمود بن عمر، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، **تفسير الكشّاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التَّأويل**، (ط٣)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا، بيروت، لبنان، دار المعرفة.

٥١. الزمخشري، محمود بن عمر، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، **المفصَّل في علم العربيَّة**، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، عمَّان، الأردن، دار عمَّار.

٥٢. السكري، الحسن بن الحسين، (د.ت)، **كتاب شرح أشعار الهُذليّين**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود مُحَمَّد شاكر، القاهرة، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة المدني.

٥٣. السُّهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، **نتائج الفكر في النَّحو**، حقَّقه وعلَّق عليه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٥٤. سيبويه، عمرو بن عثمان، (د.ت)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، بيروت، دار الجيل.

٥٥. السيرافي، الحسن بن عبد الله، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٥٦. السيوطي، عبد الرحمن بن كمال، (د.ت)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق مركز الدّراسات القرآنيَّة، المملكة العربيَّة السعوديَّة، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف.

٥٧. السيوطي، عبد الرحمن بن كمال، (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م)، **الأشباه والنّظائر في النّحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسَّسة الرسالة.

٥٨. السيوطي، عبد الرحمن بن كمال، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، **هَمْع الهَوامع في شَرح جَمْع الجَوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميةَ.

٥٩. الصَّبَّان، مُحَمَّد بن علي، (د.ت)، **حاشية الصَّبَّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشَّواهد للعيني**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التَّوفيقيَّة.

٦٠. الصَّيمري، عبد الله بن علي، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، **التبصرة والتّذكرة**، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر.

٦١. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، **كتاب الجمل في النَّحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، لبنان، مؤسَّسة الرسالة.

٦٢. الفرزدق، همام بن غالب، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م)، **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدَّم له علي فاعور، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة.

٦٣. المالقي، أحمد بن عبد النور، (د.ت)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد مُحَمَّد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة.

٦٤. المبرد، مُحَمَّد بن يزيد، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، **المقتضب**، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي.

٦٥. المرادي، الحسن بن قاسم، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، **شرح التّسهيل**، تحقيق ودراسة: مُحَمَّد عبد النبي مُحَمَّد أحمد عبيد، المنصورة، مكتبة الإيمان.

٦٦. الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، (١٤٠٥هـ/١٩٩٨٥م)، **شرح ألفية ابن معطي**، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي.

الهروي، علي بن مُحَمَّد، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، **كتاب الأُزْهيَّة في علْم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة.